الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور- خنشلة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التدخلات الدولية في منطقة الساحل الافريقي و تداعياته على الامن القومي الجزائري: الفيلق الروسي الإفريقي فاغنر نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص دراسات و إستراتيجيات أمنية

من اعداد الطالب:

مرابط سفيان

تحت اشراف :

د. حفطاري سعيد

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. لوصيف عبد الوهاب	أستاذ محاضر-أ	رئيسا
د. حفظاوي سعيد	أستاذ محاضر-أ	مشرفا ومقررا
د. حكار حنان	أستاذ محاضر-أ	مشرفا مساعدا
أ. طرشي ياسين	أستاذ مساعد -أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2027/2026

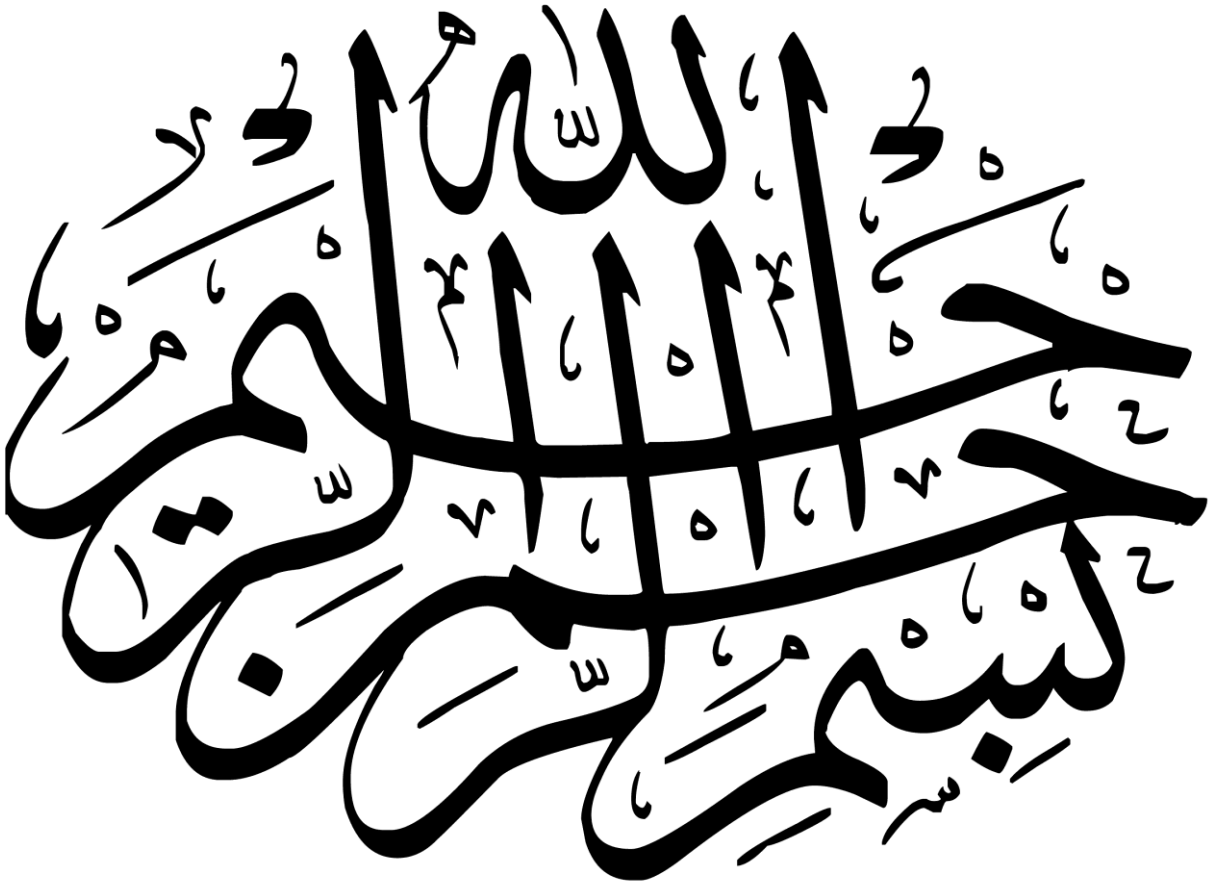
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي، الذي ألمسني الصحة والعافية

والعزيمة لتقديم ختام مسيرتي الدراسية، فالحمد الله حمدا كثيرا

أتقدم بشكري وتقديري واحترامي

للأستاذ المشرف : د. حفظاري سعيد لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة ، ولكل ما قدمه

من توجيهات العلمية والعملية القيمة وليكن الأستاذ القدوة والنموذج للأجيال الصاعدة

في مجال ترقية البحث العلمي.

فليبارك الله له في هذا الجهد

إهداء

أتوجّه بخالص الامتنان إلى زملائي وأصدقائي الذين لم يبخلوا عليّ بالدعم والمساندة، وشاركوا معي لحظات التعب والجهد، فكانوا خير عونٍ لي في هذا المشوار.

ولا ننسى أن نُهدي هذا العمل إلى أرواح أغلى الناس، والديّ المتوفيين رحمهما الله رحمة واسعة، اللذين كانا سببًا في ما وصلت إليه من تربيةٍ وقيمٍ ودعاء، فلهما مني كل الوفاء والامتنان، ونسأل الله أن يجعل ما قدّمت في هذا العمل صدقةً جاريةً في ميزان حسناتهما.

وإلى كل من وقف إلى جانبي وساندني من قريب أو من بعيد، ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق، أهدي هذا الجهد المتواضع عربون شكرٍ ووفاء.

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع التدخلات الدولية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، مع التركيز على دور مجموعة فاغنر كفاعل جديد في المنطقة. وقد سعت الدراسة إلى تقديم إطار مفاهيمي يوضح طبيعة التدخلات الدولية وأنواعها، مع إبراز الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي التي جعلت منها مجالًا مفتوحًا للتنافس الدولي.

كما تطرقت الدراسة إلى تحليل أهم التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، مثل انتشار الجماعات الإرهابية، تنامي الجريمة المنظمة، وضعف مؤسسات الدولة، وهو ما ساهم في استقطاب تدخلات خارجية متعددة. وفي هذا السياق، تم تسليط الضوء على نشاط مجموعة فاغنر في عدد من دول الساحل، من خلال دراسة نشأتها، طبيعة أدوارها الأمنية والعسكرية، وأهدافها غير المعلنة المرتبطة بتوسيع النفوذ الروسي.

Summary

This study examines international interventions in the Sahel region and their impact on Algerian national security, with a particular focus on the role of the Wagner Group as an emerging actor in the area. It aims to provide a conceptual framework for understanding the nature and types of international interventions, while highlighting the geopolitical characteristics of the Sahel that have made it a space of intense international competition.

The study also analyzes the main security threats facing the region, including the spread of terrorist groups, the rise of organized crime, and the weakness of state institutions, all of which have contributed to attracting multiple external interventions. In this context, special attention is given to the activities of the Wagner Group in several Sahel countries, examining its origins, the nature of its military and security roles, and its underlying objectives related to expanding Russian influence.

مقدمة

مقدمة:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة على المستويين الأمني والسياسي، جعلتها من أكثر المناطق هشاشة واضطرابًا في العالم. فقد أصبحت هذه المنطقة مسرحًا لتعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين، نتيجة ما تزخر به من موارد طبيعية وموقع جيوستراتيجي مهم، إضافة إلى تفاقم التهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية. وفي خضم هذا الوضع، برزت التدخلات الدولية كأحد أبرز العوامل المؤثرة في مسار الأوضاع داخل الساحل الإفريقي، سواء تحت مبررات مكافحة الإرهاب أو حفظ الاستقرار، أو حتى حماية المصالح الاستراتيجية للدول المتدخلة.

وتعد هذه التدخلات، رغم ما تحمله من أهداف معلنة، محل جدل واسع، إذ يرى البعض أنها ساهمت في تعقيد الأوضاع الأمنية بدل معالجتها، من خلال إضعاف مؤسسات الدول الوطنية وفتح المجال أمام فاعلين غير حكوميين لفرض نفوذهم. كما أن تعدد القوى المتدخلة واختلاف أجنداتها أدى إلى تشابك المصالح وتضاربها، الأمر الذي انعكس سلبًا على استقرار المنطقة ككل.وفي هذا السياق، برز ما يعرف بالفيلق الروسي (فاغنر) كفاعل جديد في منطقة الساحل الإفريقي، حيث توسع نشاطه في عدد من الدول، مقدمًا نفسه كبديل أمني لبعض الأنظمة التي تبحث عن دعم خارجي خارج الأطر التقليدية. وقد أثار هذا التواجد العديد من التساؤلات حول طبيعته وأهدافه، ومدى تأثيره على التوازنات الإقليمية، خاصة في ظل التنافس الدولي المتزايد على النفوذ داخل القارة الإفريقية.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي للجزائر وحدودها المشتركة مع دول الساحل، فإن أي تغيرات أمنية أو سياسية في هذه المنطقة تنعكس بشكل مباشر على أمنها القومي. إذ تواجه الجزائر تحديات متعددة مرتبطة بانتشار الجماعات المسلحة، وتنامي شبكات التهريب، إلى جانب تداعيات التدخلات الأجنبية التي قد تمس بسيادة الدول واستقرارها. ومن هنا تبرز أهمية دراسة انعكاسات هذه التدخلات، خاصة المرتبطة بفاغنر، على الأمن القومي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج قضية راهنة تمس الأمن والاستقرار في منطقة ذات حساسية استراتيجية بالنسبة للجزائر. كما تبرز أهميته من خلال محاولة فهم طبيعة التدخلات الدولية في الساحل الإفريقي، وتحليل أبعادها وانعكاساتها على الدول المجاورة، خاصة الجزائر. إضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية، ومدى تأثيرهم على موازين القوى التقليدية.

كما تكتسي الدراسة أهمية عملية، بالنظر إلى الحاجة المتزايدة لوضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التهديدات الأمنية المتنامية، وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي بما يحفظ سيادة الدول ويحقق الاستقرار.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- ❖ توضيح مفهوم التدخلات الدولية وأنواعها وأبعادها المختلفة.
- ❖ إبراز الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وأهم التهديدات التي تواجهها.
- ❖ تحليل طبيعة نشاط الفيلق الروسي (فاغنر) في المنطقة وأهدافه.
- ❖ دراسة تداعيات هذا التواجد على الأمن القومي الجزائري، سواء من الناحية الأمنية أو الاستراتيجية.
- ❖ تقييم مدى تأثير التدخلات الدولية على استقرار المنطقة ومستقبلها.

إشكالية الدراسة:

انطلاقًا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما تداعيات انتشار الفيلق الروسي (فاغنر) في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ❖ ما المقصود بالتدخلات الدولية وما هي أبرز أشكالها؟
- ❖ ما هي الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وأهم التهديدات التي تواجهها؟

- ما طبيعة الدور الذي يلعبه الفيلق الروسي (فاغنر) في المنطقة؟
- كيف تنعكس هذه التدخلات على الأمن القومي الجزائري؟
- ما هي التداعيات الأمنية والاستراتيجية لهذه الظاهرة على المدى القريب والبعيد؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من هذه الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يُشكّل انتشار الفيلق الروسي (فاغنر) في منطقة الساحل الإفريقي تهديداً مباشراً على الأمن القومي الجزائري على المستويين الأمني والجيوسياسي.

الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى: يؤدي وجود فاغنر في دول الساحل إلى تصاعد التهديدات الأمنية عبر الحدود الجزائرية.
- الفرضية الثانية: يُضعف الحضور الروسي عبر فاغنر الدور الإقليمي للجزائر في إدارة أزمات منطقة الساحل.
- الفرضية الثالثة: تسعى روسيا من خلال فاغنر إلى تحقيق مكاسب استراتيجية تمس المصالح الجزائرية في المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية:

1. الأسباب الذاتية:

ينبع اختيار هذا الموضوع من اهتمامي المتزايد بقضايا الأمن الدولي والإقليمي، ورغبتي في التعمق في دراسة التحولات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ظل بروز فاعلين جدد في الساحة الدولية. كما يعكس هذا الاختيار السعي إلى تطوير قدراتي البحثية من خلال معالجة موضوع معاصر ذي أبعاد متعددة.

2. الأسباب الموضوعية:

تفرض التطورات المتسارعة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي ضرورة دراسة هذه الظاهرة من منظور علمي، خاصة مع تزايد التدخلات الأجنبية وتنامي التهديدات الأمنية. كما أن موقع الجزائر الجغرافي يجعلها معنية بشكل مباشر بما يحدث في هذه المنطقة، مما يستدعي تحليل هذه المتغيرات لفهم تأثيرها على أمنها القومي.

المنهج المتبع في الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع منطقة الساحل الإفريقي وتحليل مختلف التهديدات والتدخلات الدولية فيها. كما تم

الاستعانة بالمنهج التحليلي لدراسة أبعاد نشاط فاغنر وتداعياته على الأمن القومي الجزائري، إضافة إلى توظيف بعض المعطيات الجيوسياسية لفهم طبيعة التفاعلات القائمة في المنطقة.

الدراسات السابقة:

اعتمدت هذه الدراسة على جملة من الأعمال الأكاديمية والبحثية ذات الصلة، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

1. **الدراسات المتعلقة بالتدخلات الدولية في الساحل الإفريقي:**

- ❖ دراسة محمد بوعزيزي: "التدخل الدولي في منطقة الساحل الإفريقي بين الشرعية والمصالح"، تناولت فيها الأطر القانونية والسياسية للتدخلات الأجنبية في المنطقة، مع تحليل أثرها على سيادة الدول. وقد أفادت هذه الدراسة في بناء الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي.
- ❖ دراسة عبد الرزاق مقري: "الأمن الإقليمي في الساحل وسياسات القوى الكبرى"، التي رصدت التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة، وحللت استراتيجيات الفاعلين الرئيسيين كفرنسا والولايات المتحدة وروسيا.

2. **الدراسات المتعلقة بمجموعة فاغنر في إفريقيا:**

- ❖ تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية لإفريقيا (ACSS) بعنوان: "الوجود الروسي في إفريقيا: أدوات التأثير والنفوذ"، الذي وثّق انتشار فاغنر في عدة دول إفريقية وكشف عن آليات عملها وطبيعة عقودها مع الأنظمة الحاكمة.
- ❖ دراسة Sergei Sukhankin الصادرة عن مؤسسة جيمستاون (Jamestown Foundation): "Wagner Group in Africa: Tactics, Targets and Implications"، التي حللت الأساليب الميدانية لفاغنر وأهدافها الاستراتيجية في القارة الإفريقية.
- ❖ دراسة Kars de Bruijne من معهد كلينغنديل الهولندي حول توسع فاغنر في منطقة الساحل، وتداعياته على المشهد الأمني الإقليمي.

رغم ثراء الدراسات السابقة، يلاحظ أنها إما اقتصرت على تحليل نشاط فاغنر بمعزل عن تأثيراته المباشرة على الجزائر تحديداً، أو تناولت الأمن الجزائري دون الاهتمام الكافي بمتغير فاغنر باعتباره فاعلاً جديداً ومؤثراً. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال ربط هذين المتغيرين وتحليل العلاقة بينهما بصورة منهجية.

صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات يمكن إجمالها فيما يلي:

❖ **شُح المصادر وندرة المعلومات الموثوقة:**

تُعدّ مجموعة فاغنر تنظيماً يعمل في سرية شبه تامة، مما جعل الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول طبيعة عملياتها وعقودها أمراً عسيراً. كما أن معظم المعطيات المتاحة تصدر عن جهات ذات توجهات متباينة، مما يستلزم التحقق الدقيق من مصداقيتها.

❖ **التطور المتسارع للأحداث:**

تتسم منطقة الساحل الإفريقي بتقلب متسارع في المشهد الأمني والسياسي، مما يجعل بعض المعطيات عرضة للتجاوز السريع. فالتغييرات المتتالية في موازين القوى داخل دول كمالي وبوركينا فاسو والنيجر أضافت صعوبة في رسم صورة ثابتة وشاملة للوضع.

❖ **حساسية الموضوع وبُعده السياسي:**

يتصل موضوع الدراسة بملفات سياسية وأمنية بالغة الحساسية، تتعلق بالسيادة الوطنية والعلاقات الدبلوماسية بين الدول. ومن ثَمّ، فإن كثيراً من المعطيات تبقى طيّ الكتمان، ولا تُتاح للرأي العام أو للباحثين بصورة رسمية.

❖ **صعوبة التمييز بين فاغنر وسياسة الدولة الروسية:**

يطرح الغموض الذي يكتنف العلاقة بين مجموعة فاغنر والحكومة الروسية تحدياً منهجياً حقيقياً، إذ يصعب في أحيان كثيرة التمييز بين ما هو قرار مجموعة خاصة وما هو امتداد للاستراتيجية الروسية الرسمية، وهو ما ينعكس على دقة التحليل وموضوعيته.

خطة الموضوع

- ❖ مقدمة
- ❖ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة
- ❖ المبحث الأول: مفهوم التدخل الدولي
- ❖ المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي
- ❖ المطلب الثاني: أنواع التدخل الدولي
- ❖ المبحث الثاني: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي ومهدداتها الأمنية
- ❖ المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي وأهميته الاستراتيجية
- ❖ المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة الساحل الإفريقي
- ❖ المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي الجزائري
- ❖ المطلب الأول: تعريف الأمن القومي
- ❖ المطلب الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري
- ❖ الفصل الثاني: الفيلق الروسي (فاغنر) وتداعياته على الأمن القومي الجزائري
- ❖ المبحث الأول: الدور الأمني والعسكري لمجموعة فاغنر في الساحل الإفريقي

- ❖ المطلب الأول: نشأة وتطور مجموعة فاغنر
- ❖ المطلب الثاني: انتشار فاغنر في دول الساحل الإفريقي
- ❖ المبحث الثاني: تداعيات تدخل فاغنر على الأمن القومي الجزائري
- ❖ المطلب الأول: التداعيات الأمنية والعسكرية
- ❖ المطلب الثاني: التداعيات الجيوسياسية والاستراتيجية
- ❖ خاتمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، لم يعد مبدأ السيادة الوطنية مطلقًا كما كان في السابق، بل أصبح مقيدًا بجملة من الالتزامات الدولية، وعلى رأسها احترام حقوق الإنسان وحمايتها. فقد أدى تزايد الاهتمام الدولي بقضايا الإنسان إلى بروز مفاهيم جديدة أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الدولية، وجعلت من التدخل الدولي إحدى الآليات التي يُلجأ إليها لتحقيق التوازن بين سيادة الدول ومتطلبات الحماية الدولية.

وقد ساهمت هذه التحولات في نقل العديد من القضايا من نطاق الاختصاص الداخلي للدول إلى المجال الدولي، خاصة في ظل تصاعد النزاعات والأزمات الإنسانية التي تستدعي تدخلًا يتجاوز الحدود الوطنية. غير أن مفهوم التدخل الدولي ظل يكتنفه الكثير من الغموض والتباين في التفسير، نظرًا لاختلاف دوافعه وأشكاله، وتباين المواقف الدولية بشأن مشروعيته وحدوده، فضلاً عن تأثره بمصالح القوى الكبرى وغياب إطار قانوني دقيق ينظمه بشكل شامل.

وعليه، تبرز أهمية هذا الفصل في محاولة تأصيل المفاهيم المرتبطة بالتدخل الدولي، وتحديد أهم متطلباته وشروطه، من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها المختلفة، وذلك عبر تقسيمه إلى مباحث تتناول تعريف التدخل الدولي، وأنواعه، وأهم السياقات التي يتم فيها.

المبحث الأول : ماهية التدخل الدولي

يُعدّ التدخل الدولي من أقدم الظواهر التي عرفتها العلاقات الدولية، حيث تطوّر عبر الزمن واتخذ أشكالًا متعددة ومتنوعة. ورغم ذلك، لا يزال هذا المفهوم يثير العديد من الإشكالات النظرية، نظرًا لما يتسم به من غموض وتداخل في المعاني، فضلًا عن التناقضات المرتبطة بمسألة مشروعيته وحدوده (السيد، 2012، ص 18).

ورغم شيوع استخدام مصطلح التدخل الدولي، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى تعريف موحد ودقيق، بسبب تعدد المقاربات التي تناولته، واختلاف الزوايا التي يُنظر إليه من خلالها، سواء من الناحية القانونية أو السياسية أو الإنسانية. كما أن تداخله مع مفاهيم أخرى، كالمساعدة الإنسانية وحفظ السلام، زاد من صعوبة تحديد معالمه بشكل واضح.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التدخل الدولي من خلال تحديد تعريفه وضبط حدوده، إضافة إلى استعراض أهم أنواعه وصوره، بما يسمح بفهم أعمق لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها المختلفة.

المطلب الاول : تعريف التدخل الدولي

تُعتبر المفاهيم أساس البناء المعرفي في مختلف الحقول العلمية، إذ تشكل الركيزة الأولى لأي تحليل نظري. ومن هذا المنطلق، فإن فهم مفهوم "التدخل الدولي" يقتضي التمييز بين دلالته اللغوية ومعناه الاصطلاحي في إطار العلاقات الدولية (حمايدي، 2005، ص 10).

الفرع الاول: التعريف اللغوي

في اللغة العربية، يُقصد بالتدخل الدخول في أمرٍ ما بشكل تدريجي أو المشاركة فيه دون صفة أصلية، كأن يتدخل شخص في نزاع لا يُعد طرفًا فيه، أو يسعى للدفاع عن مصلحة معينة (مجمع اللغة العربية، 2004، ص 45).

أما في المعنى المعجمي، فيُفهم التدخل الدولي على أنه قيام دولة بالتدخل في شؤون دولة أخرى، بما قد يُخالف قواعد القانون الدولي

وفي اللغة الإنجليزية، يرتبط مفهوم التدخل بمصطلح Intervenir ذي الأصل اللاتيني، والذي يدل على التوسط أو التواجد بين طرفين (Interposition). ويُستخدم هذا المفهوم بدلالتين: دلالة سلبية تشير إلى الاعتداء على سيادة الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية، ودلالة إيجابية تتمثل في الوساطة بين الأطراف المتنازعة (Damrosch, 2003, p. 24).

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

رغم تعدد الدراسات في مجال العلاقات الدولية، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم التدخل الدولي، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتجاهات فقهية متعددة تحاول تفسيره وتحديد نطاقه (أبو هيف، 1975، ص 20).

أولًا: الاتجاه الواسع لمفهوم التدخل

يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة التوسع في مفهوم التدخل ليشمل مختلف أشكال سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية، سواء كانت هذه الأفعال مباشرة أو غير مباشرة، بل وحتى في الحالات التي يكون فيها السلوك سلبيًا (السيد، 2012، ص 24).

وعليه، فإن التدخل يشمل الأفعال القسرية بمختلف أنواعها، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، كما يشمل الوسائل الدبلوماسية والتصريحات السياسية، إضافة إلى الأدوات الاقتصادية مثل المساعدات والعقوبات (الرشيدي، 2003، ص 24).

كما يندرج ضمن هذا الإطار ما يُعرف بالتدخل المعلوماتي، الذي يسمح للدول المتقدمة تكنولوجيًا بالتأثير في البنية القيمية والفكرية للدول الأخرى (حمايدي، 2005، ص 10).

ويرى بعض الفقهاء أن التدخل يتحقق بمجرد المساس بسيادة الدولة، حتى دون استخدام القوة، من خلال التأثير أو فرض توجهات معينة عليها، وهو ما يُعد تقييدًا لاستقلالها (أبو هيف، 1975، ص 20).

كما قد يتخذ التدخل شكلًا ظاهريًا يتمثل في تقديم المساعدة، إلا أنه في حقيقته ينطوي على تدخل غير مباشر في الشؤون الداخلية للدولة المستهدفة ومحاولة التأثير على سياساتها (Damrosch, 2003, p. 24).

ثانيًا: الاتجاه الضيق لمفهوم التدخل

في المقابل، يتبنى اتجاه آخر تصورًا ضيقًا لمفهوم التدخل، حيث يقصره على الحالات التي يتم فيها استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها فقط، مستبعدًا بذلك باقي الوسائل الأخرى (أبو هيف، 1975، ص 20).

وبناءً على هذا الاتجاه، لا يُعتبر الفعل تدخلًا إلا إذا ارتبط بشكل مباشر بالقوة المسلحة، وهو ما يجعل المفهوم أكثر دقة من الناحية القانونية (الرشيدي، 2003، ص 24).

ثالثا:الاتجاه التوفيقي لمفهوم التدخل

يميل أغلب الفقه إلى هذا الاتجاه الذي يسعى إلى التوفيق بين الاتجاهين السابقين، حيث يرى أن التدخل لا يرتبط بوسيلة محددة أو نمط معين، إذ يمكن أن يكون عسكريًا من خلال استخدام القوة، أو عبر وسائل أخرى من شأنها المساس بسيادة الدولة واستقلالها.

ويبدو أن هذا الاتجاه أكثر واقعية وانسجامًا مع طبيعة العلاقات الدولية في العصر الحديث؛ إذ تعرفه الدكتورة منى محمود مصطفى بأنه كل عمل إرادي يصدر عن دولة أو منظمة دولية من شأنه التعرض للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون سند قانوني، ويُعد بذلك عملًا خطيرًا يهدد مصالح الجماعة الدولية ويؤثر سلبًا على استقرار العلاقات الدولية بين الدول (مصطفى، 1998، ص 28–29).

كما يمكن تعريف التدخل بأنه قيام دولة أو منظمة دولية بأفعال مباشرة أو غير مباشرة تمس بسيادة الدول أو اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية دون وجود مبرر قانوني لذلك (قاسم، 2003، ص 11).

ومن جهة أخرى، يرى الدكتور سامح عبد القوي السيد أن التدخل يتمثل في كل سلوك أو تصرف يصدر عن دولة أو منظمة دولية ويستهدف المساس بسيادة دولة أخرى أو استقلالها، أو التدخل في شؤونها الداخلية أو الخارجية دون أساس قانوني، ويتخذ هذا التدخل صورًا متعددة تبعًا لنية الجهة المتدخلة، فقد يكون سياسيًا أو اقتصاديًا أو دينيًا أو ثقافيًا، ما

دام ينطوي على خرق لمبدأ المساواة في السيادة أو انتهاك لحق الدولة في الاستقلال (السيد، 2012، ص 2).

وخلاصة القول، إن تعدد التعاريف واختلاف المفاهيم المرتبطة بظاهرة التدخل، رغم كثرة الدراسات والاجتهادات الفقهية التي حاولت حصرها ضمن مفهوم دقيق، لم يؤدِّ إلى تعريف جامع مانع لها، بل ظلت هذه التعاريف مجرد محاولات تقريبية لفهم الظاهرة، ويرجع ذلك أساسًا إلى تعدد صور التدخل وتنوع أشكاله وأنماطه.

المطلب الثاني : أنواع التدخل الدولي

يتخذ التدخل الدولي صورًا وأنواعًا متعددة تبعًا للظروف والحاجات والنتائج المرجوة، حيث يمكن أن يتدرج من تدخلات سياسية أو اقتصادية، إلى تدخلات تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، وقد يصل في بعض الحالات إلى التدخل العسكري (زردومي، 2012، ص 33).

1. النوع الفردي أو الجماعي للتدخل:

يُعد الطابع الفردي هو الغالب في التدخل الدولي، إذ غالبًا ما تقوم به دولة واحدة لتحقيق مصالحها الخاصة، غير أن ذلك لا ينفي إمكانية وقوعه بشكل جماعي من قبل عدة دول مجتمعة. ويكون تأثير التدخل الفردي في كثير من الأحيان أكبر، كما قد يُستعمل لأغراض غير مشروعة مقارنة بالتدخل الجماعي، الذي يعبر عن مصالح مشتركة لدول متعددة. إلا

أن توافق هذه المصالح بين جميع الدول المتدخلة قد يكون صعبًا، مما يجعل تحقيق أهداف دولة بعينها غير ممكن إذا تعارضت مع أهداف باقي **الدول** (زردومي ، 2012، ص 34).

ومن أمثلة ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا سنة 1950 كتدخل فردي، مقابل تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو سنة 1999 كتدخل جماعي.

2. النوع الصريح أو الضمني للتدخل:

يكون التدخل صريحًا وعلنياً عندما يتم بشكل واضح ومعلن من قبل الأجهزة الرسمية أو غير الرسمية للدولة، بحيث يهدف إلى التأثير المباشر على قرارات دولة أخرى دون وسيط، وغالبًا ما يتم دون مراعاة لرأي الدولة المستهدفة أو مواقفها، ويتخذ هذا النوع صورًا متعددة. أما التدخل الضمني أو الخفي، فيتم بطرق غير مباشرة، حيث تتدخل دولة في شؤون أخرى دون إعلان، وغالبًا ما يكون الهدف تحقيق مكاسب معينة دون تحمل المسؤولية العلنية، وقد يترتب عنه آثار سلبية نظراً لحدوثه دون علم السلطات المعنية.

3. النوع الداخلي أو الخارجي للتدخل:

يقع التدخل الداخلي عندما تتعرض دولة لتدخل خارجي في شؤونها الداخلية، خاصة في القضايا السياسية أو الدستورية أو النزاعات الداخلية، سواء كان ذلك لصالح الحكومة الشرعية أو لدعم أطراف معارضة أو ثورية، أو بهدف إحداث تغيير سياسي أو اقتصادي أو

اجتماعي. أما التدخل الخارجي، فيتمثل في تدخل دولة في العلاقات الخارجية لدولة أخرى، من خلال محاولة التأثير عليها أو توجيهها نحو اتجاه معين في علاقاتها الدولية.

4. النوع السياسي والدبلوماسي للتدخل:

يتجسد هذا النوع من التدخل في تقديم طلبات أو إصدار تصريحات من قبل المسؤولين السياسيين أو الدبلوماسيين، سواء بشكل علني أو سري، وقد تتضمن هذه التصرفات تهديدات أو مواقف تتعلق بالشؤون الداخلية للدول. كما قد يتم عبر عقد مؤتمرات لحل نزاعات دولية أو داخلية. ويظهر التدخل السياسي كذلك من خلال دعم طرف على حساب آخر داخل نزاع داخلي، أو فرض قرارات على حكومة معينة أو التأثير في توجهاتها. أما التدخل الدبلوماسي فيتم عبر الممارسات والخطابات الدبلوماسية، مثل التحريض أو دعم الحركات الثورية أو إثارة الاضطرابات أو القيام بحملات إعلامية ضد الحكومات القائمة أو دعم أطراف سياسية معينة.

5. النوع الإعلامي أو الدعائي والثقافي للتدخل:

يرتكز هذا النوع على توظيف وسائل الإعلام والدعاية للتأثير في الرأي العام الدولي والداخلي بما يخدم مصالح وأهداف الدول المتدخلة، من خلال توجيه الأفكار ومحاولة تغيير القناعات داخل المجتمع المستهدف، وقد يصل إلى حد الدفع نحو تغيير النظام القائم. وقد برز دور الإعلام الموجه منذ الحربين العالميتين، وتزايدت أهميته مع التطور التكنولوجي،

حيث أصبح وسيلة فعالة في التأثير، وقد يُصنف أحيانًا ضمن أعمال العدوان إذا تضمن التحريض على الفوضى أو التمرد. كما يُعد التدخل الثقافي امتدادًا لأساليب استعمارية قديمة، من خلال فرض اللغة والثقافة عبر المؤسسات التعليمية والإعلامية، وقد تطور هذا النوع في ظل العولمة ووسائل الاتصال الحديثة، مما جعله أكثر انتشارًا وتأثيرًا.

6. النوع الاقتصادي للتدخل:

يعد هذا النوع من أهم وأخطر أشكال التدخل خاصة في ظل العولمة، وتستخدم فيه الأطراف الأجنبية سياسات اقتصادية للتأثير والضغط، وذلك لاستهداف وضرب القطاعات الاقتصادية الحساسة للدول المعنية، وأهم ما يميز هذا النوع من التدخل أنه خالٍ من استخدام القوة، وإحلال الضغوط محلها، إذ ذهب بعض المحللين والفقهاء إلى تعريف التدخل الاقتصادي بأنه "ذلك النوع الذي يكون عن طريق التدابير الاقتصادية التي ترمي إلى التأثير في سياسة الدول المراد التدخل في شؤونها، وهو يتم عن طريق الضغط الاقتصادي أو اتخاذ خطوات اقتصادية من شأنها تعريض الاستقلال الاقتصادي لدولة أخرى للخطر، ومنعها من ممارسة سيادتها الدائمة على مصادرها أو فرض حصار اقتصادي عليها"، ويتجسد أيضاً بالتدخل الاقتصادي الذي بدأ يدخل إلى اقتصاديات الدول من خلال البورصات والمؤسسات المالية العالمية، بحيث لم يعد بإمكان الدول أو المستثمرين التخلص منها، وتتمثل الشروط الاقتصادية التي تفرض من قبل الدول الكبرى والمؤسسات المانحة أو المنظمات الدولية تدخلاً علنياً في شؤون الدول، وتنقل سوزان سترانج في هذا السياق أن السوق العالمية، إذ

تؤثر الدول التي يهيمن بها رأس المال على السلطة السياسية في المجتمع والاقتصاد، فبعد أن كانت الدول هي السيدة في الأسواق، باتت الأسواق سيدة على الدول والحكومات في كثير من المجالات، كما تعتبر المساعدات الاقتصادية أو ما يعرف بالسياسات الإغاثية ومنح القروض المالية من أبرز أشكال هذا النوع، إضافة إلى استراتيجية فرض الحصار الاقتصادي وقطع العلاقات الاقتصادية ومقاطعة المنتجات والسلع وتجميد الأموال، ففي أثناء الحرب الباردة كان كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتقديم المساعدات للدول (زردومي، 2012، ص 36).

المبحث الثاني : مفهوم منطقة الساحل الإفريقي مهدداتها الأمنية

تُعد منطقة الساحل الإفريقي من أبرز المناطق الجيوسياسية التي حظيت باهتمام متزايد في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، نظرًا لموقعها الحيوي الذي يربط بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها، وما تمثله من عمق استراتيجي للدول المجاورة، خاصة في ظل التحولات الأمنية المتسارعة التي تشهدها. فقد أضحت هذه المنطقة فضاءً مفتوحًا لمختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود، مما جعلها محورًا للتدخلات الدولية والإقليمية على حد سواء.

وقد ساهمت الطبيعة الجغرافية الهشة لمنطقة الساحل، إلى جانب ضعف مؤسسات بعض دولها، في تفاقم الأوضاع الأمنية، حيث انتشرت فيها جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية، إضافة إلى تنامي ظواهر الجريمة المنظمة كتهريب السلاح والمخدرات والهجرة غير

الشرعية. كما زادت النزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية من تعقيد المشهد الأمني، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش حالة من عدم الاستقرار المستمر.

وأمام هذه التحديات، أصبح من الضروري الإحاطة بمفهوم منطقة الساحل الإفريقي وتحديد أهميتها الجيوسياسية، وكذا الوقوف على أبرز التهديدات الأمنية التي تواجهها، لما لذلك من انعكاسات مباشرة على أمن واستقرار الدول المجاورة، خاصة الجزائر. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث تعريف منطقة الساحل الإفريقي وخصائصها، ثم أبرز التهديدات الأمنية التي تعرفها.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي وأهميته الاستراتيجية

تُعتبر منطقة الساحل الإفريقي مجالًا شبه جاف يقع بين الصحراء الكبرى شمالًا والمناطق السافانية جنوبًا، حيث يمتد هذا الحزام من السنغال غربًا مرورًا بكل من موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، وصولًا إلى السودان شرقًا. ويُستعمل مصطلح "الساحل الإفريقي" غالبًا للدلالة على الدول الثمانية المنضوية ضمن "اللجنة الدائمة المشتركة لمكافحة الجفاف" (CILSS)، غير أنه في بعض الأحيان يتم توسيع هذا المفهوم ليشمل نطاقًا جغرافيًا أوسع لأسباب جيو–اقتصادية، ليضم مثلًا جزر الرأس الأخضر وأقصى الجنوب الجزائري.

وتتصف أغلب دول الساحل بكونها دولًا حبيسة، باستثناء موريتانيا والسنغال اللتين تطلان على المحيط الأطلسي. وتُقدّر مساحة المنطقة بحوالي عشرة ملايين كيلومتر مربع، تشغل الصحراء منها نحو 64%، في حين لا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 30%. كما يفوق عدد سكان المنطقة مائة مليون نسمة (مجلة العلوم الاقتصادية، 2014، ص 30).

تُصنّف دول الساحل الإفريقي ضمن الأقاليم الأقل نموًا على المستوى العالمي، نظرًا لضعف مؤشراتها الاقتصادية، حيث تتجلى أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

- ❖ تتراوح نسب الأمية بين 42% في موريتانيا و 83% في النيجر، وتُعد من أعلى المعدلات عالميًا.
- ❖ تُصنّف دول النيجر، تشاد، مالي وموريتانيا ضمن قائمة أفقر 15 دولة في العالم، حيث تتراوح نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بين 43% و54%.
- ❖ تُعتبر المنطقة ممرًا دوليًا لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.
- ❖ تعاني معظم دول الساحل من ضعف الموارد المالية، مما يجعلها عاجزة عن تمويل أغلب المشاريع التنموية.
- ❖ يتعرض الإقليم لموجات جفاف متكررة تؤدي إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية وتدهور التربة، مما ينعكس سلبًا على الإنتاج الزراعي ويزيد من معاناة السكان، إضافة إلى انتشار أمراض وأوبئة مثل الملاريا والسل الرئوي.

شهدت العديد من دول المنطقة حروبًا أهلية ذات طابع عرقي وديني، ولا تزال آثارها قائمة إلى اليوم.

تعتمد العديد من دول الساحل على تحويلات المهاجرين، حيث تمثل هذه التحويلات في بعض الحالات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام، كما هو الحال في مالي (الحسين، 2015 ،ص31).

ويرى الأستاذ مهدي تاج أن منطقة الساحل الإفريقي تنطوي على مجموعة من "المفاتيح التحليلية" التي تساعد في فهم طبيعتها الجيوسياسية.

1. منطقة استراتيجية

تُعد منطقة الساحل ذات أهمية استراتيجية من منظور الجيوبوليتيك، إذ تمثل امتدادًا حيويًا لدول البحر الأبيض المتوسط، وتشكل فضاءً مشتركًا بين دول متجاورة، تتقاسم شعوبها تنوعًا ثقافيًا ولغويًا ودينيًا، كما كانت عبر التاريخ معبرًا لمختلف المبادلات التجارية، ومهدًا لعدد من الحضارات القديمة. وتقع هذه المنطقة في موقع متوسط بين شمال إفريقيا الذي يضم الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر، وبين إفريقيا جنوب الصحراء (Taje and al, 2009 ,p11).

2. منطقة تشهد حركية أمنية معقدة

تعرف منطقة الساحل تصاعدًا في التهديدات الأمنية المعقدة، التي لا تقتصر على عمليات الاختطاف أو بعض الأعمال الإرهابية، بل تشمل أيضًا الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة. ويرتبط ذلك بضعف البنية السياسية وهشاشة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى غياب التجانس الاجتماعي، مما يزيد من صعوبة مواجهة هذه التحديات، خاصة في ظل تنامي التنافس الدولي عليها.

كما تعكس النزاعات الداخلية، مثل أزمة دارفور في السودان، حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة، إلى جانب الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية في كل من مالي وموريتاني.

3. منطقة رمادية

يُقصد بمنطقة الساحل "منطقة رمادية"، أي أنها تمثل مجالًا ملائمًا لنشاط الجماعات الإرهابية، وإمكانية استغلالها في مجالات حساسة مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وحتى النووية، وذلك بسبب هشاشة الدولة وضعف آليات المراقبة، فضلًا عن اتساع المجال الجغرافي وصعوبة التحكم فيه.

4. هشاشة وضعف الدولة القومية في المنطقة

يمكن تفسير هشاشة الدولة في الساحل على مستويين:

أولًا: المستوى السياسي/الاجتماعي

يرجع ذلك إلى فشل الدول الحديثة في بناء كيان سياسي متماسك، نتيجة وراثة حدود استعمارية لم تراعِ الخصوصيات الاجتماعية والثقافية، مع وجود انقسامات إثنية وقبلية، مما أدى إلى ضعف الاندماج الوطني وغياب الاستقرار السياسي. ويظهر ذلك من خلال أزمات مثل دارفور في السودان، وأحداث الشمال في مالي، والنيجر، إضافة إلى الصراعات الإثنية والقبلية في موريتانيا، في ظل غياب العدالة التوزيعية (علي، 2005، ص 96).

ثانيًا: المستوى الاقتصادي

تعاني اقتصادات دول الساحل من تدهور واضح وضعف في البنية التحتية، مما أدى إلى تصنيفها ضمن أفقر الدول عالميًا، وبالأخص ضمن الدول الأقل نموًا (Taje ,p11 and al, 2009).

5. الضغط السكاني/الديمغرافي

تعرف منطقة الساحل نموًا سكانيًا سريعًا، حيث تصل نسبة الزيادة إلى حوالي 3.1% سنويًا، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال 25 سنة ليبلغ حوالي 100 مليون نسمة بحلول سنة 2020، وهو ما يشكل تهديدًا حقيقيًا للأمن الإنساني والغذائي في المنطقة.

6. فضاء يستجيب لتوترات (مركز – محيط)

تُصنّف دول الساحل ضمن ما يُعرف بدول "القوس الساحلي"، وهي دول تعاني من التهميش والضعف، وتسعى إلى تغيير وضعها الذي أفرزته المرحلة الاستعمارية، في حين تعمل دول "المركز" على الحفاظ على نفوذها من خلال التحكم في الأوضاع داخل المنطقة.

7. مسرحاً للتنافس الدولي:

بعد أن عانت منطقة الساحل الإفريقي من تهميش دولي أيام الحرب الباردة وبعدها، أصبحت اليوم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر والحرب الدولية على الإرهاب بزعامة الولايات المتحدةمحل أطماع ومحاولات استقطاب واحتواء القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالنظر لأهمية المنطقة استراتيجياً باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين جنوب القارة الإفريقية وشمالها المطل على البحر الأبيض المتوسط، وهي مسوغات جعلت المنطقة عرضة للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعاً غير معلن بين عدة قوى دولية على رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وعلى عدة مستويات ومنطلقات.

خريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل الإفريقي.

المصدر: قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

في سياق دراسة اللا أمن في منطقة الساحل الإفريقي، تتجلى حالة من اللا أمن الإنساني متعلقة أساساً بـ "الفشل الدولاتي" الذي تعاني منه دول المنطقة، وباعتبارها مقاربة ترتكز على الفرد كوحدة في التحليل بعيداً عن مركزية "الدولة" التي قد تشكل في حد ذاتها تهديداً لأمن أفرادها، واللا أمن الإنساني في الساحل يتقاطع مع الوضعية المزرية التي يعانيها الأفراد فيها وكل ما يتعلق بحياتهم المعيشية، على أن هذا التجلي ينطلق من التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني في المنطقة مثل: التغيرات المناخية، الضغط السكاني ووضعية المرأة، وكذا تغير بنية التهديد الذي يتجلى فيها من منظور لا تماثلي/ لا متوازي من خلال التركيز على أهم هذه التهديدات: الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية.

الفرع الأول: تجليات اللا أمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي

انطلاقاً من المؤشرات السابقة التي تحدد حالات الفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي، وما يطرحه ذلك من تحديات للأمن الإقليمي وحتى الدولي بالنسبة لمنطقة غالباً ما توصف في الأدبيات الأكاديمية بأنها منكشفة أمنياً، فإن ذلك يدفعنا للتدليل على تجليات غياب الأمن الإنساني المرتكز على الفرد كمرجعية في التحليل، حيث يبدو بأن منطقة الساحل الإفريقي تشكل بيئة خصبة تتحدى مفهوم الأمن الإنساني كما نظر له تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر سنة 1994، باعتبار دينامياتها الأمنية معقدة،

تتداخل فيها عدة مقاربات حاولت تحليل واقع المنطقة، لعل أبرزها مقاربة الأمن الإنساني كمقاربة عملية/ تطبيقية ظهرت كنتاج لتوسع مفهوم الأمن مع مطلع تسعينات القرن العشرين، وهو في منطقة الساحل يتمحور أساساً حول إنشاء ظروف ملائمة للأفراد والجماعات في التحرر من الخوف، ومن المجاعة والكوارث الطبيعية وإعطائهم الفرص بتطوير قدراتهم الكامنة.

تتجلى مظاهر اللا أمن الإنساني في منطقة الساحل بداية في بقائها ولفترة طويلة على هامش العلاقات الدولية كمنطقة مهمشة، تعاني من معدلات مرتفعة للفقر والتخلف الاقتصادي وتراجع الحقوق الفردية، وكذا من جملة من مشاكل النزاعات واللا استقرار... وهو ما انعكس سلباً على الترتيبات الأمنية فيها، نظراً لتشابك مختلف التهديدات الأمنية فيها، بحيث لا تقتصر فقط على مجرد اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية ذات الصدى الإعلامي البارز، بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والأسلحة، كتهديدات أمنية "متحركة"، لتلتقي كل المؤشرات السابقة مع مشاكل بنيوية تعاني منها أغلب دول منطقة الساحل الإفريقي، وعلى رأسها: هشاشة البناء السياسي، ضعف التنمية الاقتصادية وانعدام التجانس الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على معالجة هذه الأخطار المتنامية أمراً صعباً، مع تنامي حدة الصراع الدولي في المنطقة على المستويين الاقتصادي والطاقوي بشكل خاص.

كما أن هناك أكثر من 300 مليون شخص يعيشون على أقل من دولار في اليوم من تبعات الصراعات حسب إحصائيات منظمة أوكسفام (OXFAM) لسنة 2002، حيث تشير هذه الأرقام المخيفة إلى الفقر وعلاقته بالنزاع أين تتأكل أسس الأمن الإنساني في المنطقة وعلى عدة مستويات/ مجالات بسبب الانهيار الاقتصادي وأسباب أخرى، حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2001 أن منطقة الساحل والصحراء يعيش فيها ما نسبته 64% من السكان تحت أقل من دولار في اليوم، وما زاد من تفاقم الوضع أزمة الدين الخارجي جراء سياسات التعديل الهيكلي الذي قدر سنة 2000 بـ 206 بليون دولار أمريكي (ظريف، 2015، ص 35).

أما بالنسبة للصراعات المسلحة كتجلي وتهديد في نفس الوقت لوجود الدولة الهشة أصلاً، وبالتالي للأمن الإنساني، شهدت منطقة الساحل والصحراء حسب الأستاذ أنور بوخرص أربعة مراحل من تصعيد النزاع والعنف، بحيث أن كل مرحلة لها سماتها الخاصة، إلى جانب الأساليب والإستراتيجيات المتبعة من مختلف الفواعل في المنطقة (Boukhars, 2015, p 2):

1. المرحلة الأولى (1960 – 1975):

وتمثل مرحلة ما بعد الاستعمار الأوروبي للمنطقة، بحيث شهدت صراعات أقل حدة مقارنة بالمراحل اللاحقة، إذ تشكل حرب الثلاثة أسابيع (حرب الرمال) بين الجزائر والمغرب (1963)، إجهاض تمرد الطوارق في مالي (1963 – 1964)، الانقلابات العسكرية الناجحة في كل من ليبيا (1969)، مالي (1968) ونيجر (1974)، أهم الاضطرابات التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة. كما شهدت المنطقة موجة جفاف حادة امتدت لأربعة سنوات (1969 – 1973) مست دول الساحل (موريتانيا، السنغال، مالي، النيجر، وتشاد)، وهو ما أثر على النشاط الفلاحي والزراعي، وبالتالي حركة البدو الرحل خاصة العرب والتوبو والفولاني والطوارق، ففي حين فر الطوارق إلى الجزائر، نفي الكثير منهم إلى ليبيا ليشكل ذلك حلقة هامة في تصعيد الاضطرابات الداخلية واللا استقرار، وما قد يشكله ذلك من آثار جانبية في المراحل اللاحقة للصراع

2. المرحلة الثانية (1975 – 1990):

تعتبر أكثر تصعيداً وزعزعة للاستقرار مقارنة بسابقتها، وانطبعت باتجاه النزاع في الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب وجبهة البوليساريو (حركة التحرير الصحراوية التي تأسست سنة 1973 بالجزائر) وموريتانيا إلى النموذج الصفري، حيث كانت موريتانيا أكبر خاسر فيه بنجاح الانقلاب العسكري فيها سنة 1978 وسحب جميع مطالبها تجاه

القضية الصحراوية، وبخروج موريتانيا انحصر النزاع بين المغرب وجبهة بوليساريو المدعومة من طرف الجزائر إلى غاية وقف إطلاق النار سنة 1991، كما شهدت هذه المرحلة خلافات حدودية أقل حدة بين عدة دول ساحلية وصحراوية أبرزها بوركينا فاسو –مالي (1985–1986)، نيجيريا وتشاد (1983)، وليبيا وتشاد (1973–1987).

3. المرحلة الثالثة (1990 – 2003):

بدأت هذه المرحلة بالركود الذي عرفه نزاع الصحراء الغربية، وتسوية النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية سنة 1994، ولكن بالموازاة مع ذلك اندلعت صراعات عنيفة داخلية في الجزائر بسبب إلغاء المسار الانتخابي سنة 1991 ودخول البلاد في موجة من العنف والعنف المضاد، وفي النيجر بدأت ثورة الطوارق الثانية قبل أن تنتقل إلى مالي (1990 – 1995)، وتوج ذلك بإطاحة العسكر بنظام تراوري (Traore) سنة 1991، لتقوم الجزائر بلعب دور الوساطة من خلال عقد اتفاقيات هشة لم تتوصل إلى حل النزاع بشكل قطعي.

4. المرحلة الرابعة والأخيرة (2003):

فتعد أعقد مرحلة وأكثرها اضطراباً، حيث شهدت ظهور الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في الساحل والصحراء الكبرى وعلى رأسها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وتميزت بجملة من الانقلابات العسكرية في موريتانيا (2005

و2008)، النيجر (2010)، مالي (2012)، وبوركينا فاسو (2014)، كما كان لما يسمى بالـ "الثورات العربية" ابتداء من 2011 أثر كبير في زعزعة استقرار المنطقة، ساهم في تفاقم تجليات اللا أمن الإنساني فيها.

إجمالاً، تعاني حوالي 11 دولة ضمن نطاق دول الساحل والصحراء من النزاعات منذ التسعينيات (السودان، إثيوبيا، أوغندا، النيجر، مالي، نيجيريا...)، خلفت عدد قتلى بين 3.8 و 6.8 مليون قتيل، كما أنه خلال عام 2000 كان 20% من سكان إفريقيا معنيين بالنزاعات ، ومازالت آثار هذه النزاعات وتداعياتها إلى غاية اليوم إذ يمكن التدليل على ذلك بما تشهده أبرز دول الساحل الإفريقي من تجليات للا أمن على النحو التالي (العلوي ، ص 4-5):

- ❖ في تشاد التي شهدت أطول حرب أهلية ذات طابع عرقي بين الشمال والجنوب زادت على ربع قرن، يتوقع أن يتقدم رئيسها إدريس ديبي على تعديل الدستور للمرة الثانية ليتمكن من الترشح لولاية رئاسية خامسة، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث حرب أهلية تطيح بالسلام الأهلي الذي دام لأقل من عقدين من الزمن.
- ❖ شهدت إفريقيا الوسطى منذ سنوات قليلة حرباً أهلية بدأت عرقية لتتحول فيما بعد إلى حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين.
- ❖ النيجر– البلد الأفقر في العالم– شهد تركيزاً في هجمات منظمة "بوكو حرام" الإرهابية التي تعتبره الحلقة الأضعف لتهديد دول الجوار.

- ❖ عرفت بوركينا فاسو ثورة أسقطت نظام بليز كومباوري في سابقة إفريقية، ومازالت البلاد تشهد صراعاً على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وبين النخبة الوطنية التي لا ترى للعسكر دوراً في العملية السياسية.
- ❖ تشهد نيجيريا أعلى معدلات فساد في العالم، حاولت التغطية عليه بانتخاب المعارض محمد بخاري رئيساً للدولة في أفريل 2015، والذي وعد بإصلاحات جذرية تحارب الفساد وتؤسس لدولة الرفاه والمساواة، غير أن مهمته تبدو صعبة للغاية في ظل استشراء الفساد في كل مفاصل الدولة وتغول القائمين عليه والمستفيدين منه.
- ❖ موريتانيا تعاني من إشكالات بنيوية، لعل أبرزها أن عاصمة البلاد نواكشوط هي العاصمة الوحيدة في العالم التي لا تمتلك شبكة صرف صحي، ولا مطار دولي لائق، وغيرها من مشاريع البنى التحتية، بالإضافة إلى عدة أزمات وجودية قد تعصف بالسلام الظاهري الهش.
- ❖ أما السنغال صاحبة التجربة الديمقراطية العريقة في إفريقيا، تعتبر الأكثر استقراراً والأقل عرضة للإرهاب الدولي، نظراً لوعي مواطنيها من جهة، والمعالجة غير الأمنية من قبل السلطات من جهة أخرى.

الفرع الثاني: تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي

في ظل التداخل الواضح بين التهديدات اللا تماثلية وتحديات الأمن الإنساني كما حددها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، يصبح من الصعب الفصل بينهما بشكل دقيق. فالإرهاب، على سبيل المثال، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف أبعاد الأمن الإنساني السبعة، ويتقاطع مع التهديدات التي تواجه كل بعد منها. ومن هذا المنطلق، سيتم التركيز على أبرز التحديات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، والتي تحظى باهتمام واسع من قبل مراكز البحث، والمتمثلة أساساً في: التغيرات المناخية، الضغط الديمغرافي، ووضعية المرأة.

1. التغيرات المناخية (Climate Change)

في تصريح أدلى به وزير البيئة الكندي ديفيد أندرسون في فبراير 2004، أشار إلى أن الإرهاب، رغم خطورته، لا يُتوقع أن يؤدي إلى تهجير مئات الملايين من البشر، في حين أن التغير المناخي قد يتسبب فعلياً في ذلك (سعدني، 2007،ص123). ويعكس هذا التصريح حجم التهديد الذي يشكله التغير المناخي على الأمن الإنساني، خاصة في الدول النامية.

وقد أصبحت قضايا البيئة والمناخ تحتل موقعاً متقدماً في الأجندة الدولية، وبلغت ذروتها خلال مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في كوبنهاغن سنة 2009 (COP15)، حيث تم التركيز

على الانعكاسات الأمنية للتغير المناخي، لا سيما في المناطق التي تعاني من ضعف أو غياب دور الدولة، ومن أبرزها منطقة الساحل الإفريقي المصنفة ضمن الدول الهشة وفق عدة مؤشرات دولية (سعدلي، 2007).

كما عرّف التقرير الأوروبي لسنة 2008، المعروف بتقرير سولانا، التغير المناخي باعتباره "مضاعفاً للتهديدات"، نظراً لدوره في تعميق التوترات وزيادة مستويات عدم الاستقرار (Heinrigs, 2010,P16). وتُعد القارة الإفريقية من أكثر المناطق عرضة لهذه التغيرات بسبب محدودية قدراتها على التكيف.

وتشير الدراسات إلى أن التغير المناخي يؤثر على الأمن الإنساني من خلال ثلاثة عناصر رئيسية: ارتفاع مستوى سطح البحر، ارتفاع درجات الحرارة، وتزايد حدة الظواهر الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف ، ويُعد العامل الأخير الأكثر ارتباطاً بواقع منطقة الساحل.

وتقع هذه المنطقة ضمن نطاق جغرافي يتميز بموسم أمطار واحد سنوياً، مع تركّز التساقط في شهر أوت، ما يجعلها شديدة التأثر بتذبذب الأمطار. وقد شهدت المنطقة تحسناً طفيفاً في التساقطات خلال خمسينيات القرن الماضي، أعقبه جفاف حاد بين أواخر الستينيات ونهاية الثمانينيات. ورغم بعض التحسن النسبي لاحقاً، إلا أن الوضع لا يزال

هشاً، خاصة في ظل اعتماد نحو 95% من الإنتاج الغذائي على الزراعة المطرية (دبر، 2014 ،ص61).

وقد أدى ذلك إلى تراجع الموارد المائية بشكل ملحوظ، حيث تقلصت مساحة بحيرة تشاد بنسبة تقارب 90%، إلى جانب انخفاض الموارد المائية في الأحواض الكبرى في النيجر والسنغال (دبر، 2014).

2. الضغط السكاني (Demographic Pressure)

تشير التوقعات الديمغرافية إلى ارتفاع عدد سكان إفريقيا من نحو مليار نسمة سنة 2010 إلى 2.2 مليار سنة 2050، ثم إلى 3.6 مليار بحلول سنة 2100. ويرتبط هذا النمو أساساً بالزيادة السكانية المتسارعة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تسجل بعض دولها، مثل النيجر، أعلى معدلات الخصوبة في العالم، بمتوسط 7.6 طفل لكل امرأة (Potts & al., 2013 ,p10).

ويمثل هذا النمو السكاني تحدياً كبيراً للأمن الإنساني، في ظل ضعف الإنتاج الزراعي وتأثره بالتغيرات المناخية، إضافة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الذي يمس شريحة واسعة من سكان المنطقة (May & Guengant, 2014 ,p20).

ولتوضيح هذا النمو، يمكن الاستدلال بحالة بوركينافاسو، حيث يبلغ متوسط عمر السكان حوالي 17 سنة، مقارنة بـ 37.2 سنة في الولايات المتحدة، ما يعكس وجود قاعدة سكانية شابة تساهم في استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني.

كما تشير التوقعات إلى أن عدد سكان النيجر قد يرتفع من 16 مليون نسمة سنة 2013 إلى نحو 58 مليون نسمة سنة 2050. ورغم التوقعات الأممية بانخفاض تدريجي في حجم الأسرة مستقبلاً، إلا أن الواقع يشير إلى استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة، في ظل غياب سياسات فعالة لتنظيم النسل وتحسن محدود في مؤشرات الصحة، مع استثناءات محدودة مثل إثيوبيا (Potts&al, 2014 ,p11).

3. وضعية المرأة (Women Position)

تُعد وضعية المرأة من أبرز العوامل التي تفسر تدني ترتيب دول الساحل الإفريقي في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تعاني النساء من أوضاع صعبة تتجلى في الفقر، الأمية، وضعف فرص التعليم، فضلاً عن انخراطهن في أنشطة شاقة كالفلاحة وتربية الماشية.

كما تواجه المرأة ممارسات ضارة، من بينها الختان، حيث تصل نسبته إلى نحو 70% في بوركينافاسو، وتتراوح بين 50% و70% في السودان، وتصل إلى 94% في مالي.

وتُعد ظاهرة الزواج المبكر من أبرز التحديات، إذ يبلغ متوسط سن الزواج في النيجر حوالي 15.7 سنة، وقد ينخفض في بعض الحالات إلى 12 سنة، غالباً مع أزواج أكبر

سناً، وفي إطار تعدد الزوجات. وينعكس ذلك سلباً على صحة النساء، حيث ترتفع معدلات وفيات الأمهات نتيجة مضاعفات الحمل والولادة، إلى جانب ضعف الخدمات الصحية، إذ تسجل المنطقة أعلى نسب وفيات الأمهات عالمياً مقارنة بدول متقدمة مثل السويد.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، شهدت المنطقة جهوداً متزايدة لتعزيز دور المرأة، من خلال اعتماد سياسات وتشريعات تدعم تمثيلها، مثل نظام الحصص (الكوتا). وقد تم إنشاء مبادرات وتحالفات نسوية في بعض الدول، مثل بوركينافاسو، بهدف دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما طالبت هيئات نسوية في السنغال بتكريس هذا النظام.

وبدعم من منظمات دولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات أخرى، تم اعتماد قوانين تضمن تمثيل النساء في البرلمانات في عدة دول من بينها موريتانيا والنيجر والسنغال.

غير أن هذه الإجراءات، رغم أهميتها، لم تحقق دائماً مشاركة فعلية، إذ ظل تمثيل المرأة في كثير من الأحيان شكلياً ومحدود التأثير. ففي موريتانيا مثلاً، تم تقليص التمثيل النسوي فعلياً رغم وجود نصوص قانونية داعمة، نتيجة تعديل آليات تطبيق نظام الحصص.

الفرع الثالث: التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

يرى جون فيليب راسيكو أن مفهوم الحرب وبنيتها قد شهدا تحولات عميقة منذ معاهدة وستفاليا سنة 1648، حيث مرت الحرب بأربعة أجيال رئيسية (David & Chaire Raoul-Dandurand, 2002, pp. 111-112). فقد ارتبط الجيل الأول بالحروب التقليدية بين جيوش نظامية تستخدم أسلحة تقليدية وتعتمد على تكتيكات خطية، وبلغت ذروتها في الحروب النابليونية. أما الجيل الثاني، فقد تميز بالحروب الصناعية التي سعت فيها الدول إلى تعزيز قدراتها المادية، كما تجلى في الحرب العالمية الأولى. في حين اعتمد الجيل الثالث على المناورة والسرعة لاختراق خطوط العدو وتدمير قواته من الخلف، وهو ما جسدته الاستراتيجية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية.

من جهة أخرى، اعتبر ماكس فيبر أن احتكار الدولة لاستخدام القوة يمثل السمة الأساسية للدولة الحديثة، غير أن هذا التصور تراجع مع بروز حروب الجيل الرابع (Howe, 2001, p2). إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في ممارسة العنف، بل ظهرت فواعل من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، التي تعمل خارج الأطر التقليدية للدولة (Lind, 2004, p3). وقد أدى هذا التحول إلى بروز تهديدات لاتماثلية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي التي تعد بيئة مناسبة لهذا النوع من التهديدات العابرة للحدود.

1. تهديد الإرهاب

يُعد الإرهاب من أبرز التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث شهدت المنطقة تصاعداً ملحوظاً في نشاط الجماعات الإرهابية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما جعلها تحظى باهتمام دولي متزايد (Coepf and al., 2014, p. 11).

وتنشط في المنطقة عدة تنظيمات إرهابية، من أبرزها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلى جانب جماعات أخرى مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وبوكو حرام، وأنصار الدين، إضافة إلى شبكات التجنيد التي تستفيد من مؤسسات تعليمية ودينية في عدد من دول المنطقة.

ويُعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي امتداداً للجماعة السلفية للدعوة والقتال، حيث أعلن ولاءه لتنظيم القاعدة سنة 2007، ويهدف إلى مواجهة النفوذ الغربي في المنطقة. ويقوده عبد المالك درودكال، ويضم ما بين 300 و 800 مقاتل من جنسيات مختلفة، مع امتداد نشاطه إلى منطقة الساحل (فريمش وآخرون، 2016، ص ص. 252–253).

كما تعتمد هذه التنظيمات على استراتيجيات متعددة، من بينها استغلال الثغرات الأمنية، وتوظيف عناصر لا تثير الشبهات لتنفيذ عمليات إرهابية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة، حيث سُجل سنة 2014 حوالي 289 هجوماً، خاصة في ليبيا ومالي وتونس **والجزائر** (Alexander, 2015, p. 4).

وشهدت المنطقة تصعيداً إضافياً مع ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي استغل حالة الفوضى الأمنية في ليبيا لتوسيع نشاطه، حيث نفذ عمليات نوعية، من بينها الهجوم على فندق كورنثيا في طرابلس (Alexander, 2015, p. 4). كما امتدت هذه التهديدات إلى دول أخرى مثل النيجر، التي عرفت تزايداً في العمليات الإرهابية وعمليات التجنيد (Alexander, 2015, p. 5).

وتؤكد الإحصائيات تزايد وتيرة العمليات الإرهابية في منطقة المغرب العربي والساحل منذ سنة 2001، مع تسجيل نسب مرتفعة في كل من الجزائر وليبيا مقارنة ببقية الدول.

2. تهديد الجريمة المنظمة

تعرف هيئة الأمم المتحدة الجريمة المنظمة، وفق اتفاقية باليرمو لسنة 2000 في المادة 2 (الفقرة أ)، بأنها: "جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، تستمر لفترة زمنية معينة، وتعمل بشكل منسق بهدف ارتكاب جريمة خطيرة أو أكثر أو أفعال مجرّمة بموجب هذه الاتفاقية، بغرض الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو مادية أخرى" (الأمم المتحدة، 2000).

ومن منظور أمني، تُعد الجريمة المنظمة من أبرز التهديدات اللاتماثلية التي يصعب تحديد فواعلها أو نطاقها الجغرافي، نظراً لطبيعتها المركبة وتشابكها مع تهديدات أخرى، مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وتجارة الأسلحة، وتبييض الأموال. وفي هذا

السياق، يرى وولفرام لاشر أن منطقة الساحل تبتعد عن المفهوم التقليدي للجريمة المنظمة كما حددته الأمم المتحدة، إذ تأخذ فيها طابعاً عابراً للحدود يرتبط بأنشطة إجرامية موازية تهدف إلى تحقيق أرباح سريعة وتعزيز الموارد المالية للجماعات الناشطة، وهو ما يتجلى خصوصاً في ثلاثة أنشطة رئيسية شهدت توسعاً منذ سنة 2003، وهي: تهريب القنب الهندي المغربي، وتهريب الكوكايين، وعمليات الاختطاف مقابل الفدية، إضافة إلى أن أغلب المبادلات التجارية في منطقة الساحل والصحراء تتمثل في سلع غير مشروعة تعتمد في الغالب على ترتيبات غير رسمية مع الأجهزة الجمركية والأمنية (Lacher, 2012 ,p4).

وتشير بعض المعطيات إلى التوسع السريع لتجارة الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية نحو أوروبا عبر غرب إفريقيا خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2007، رغم تراجعها بعد سنة 2008. حيث قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14% من الكوكايين المتجه إلى أوروبا، أي ما يعادل 20 طناً بقيمة تقارب مليار دولار في سوق الجملة بأوروبا الغربية، قد مر عبر غرب إفريقيا سنة 2008.

كما أن أغلب كميات الكوكايين التي تعبر غرب إفريقيا في اتجاه أوروبا تصل أولاً إلى الدول الساحلية، خاصة غينيا وغينيا بيساو، إضافة إلى توغو وبنين وغانا، ليتم بعدها نقلها جواً أو عبر القوارب. كما يتم أحياناً شحنها جواً نحو أوروبا انطلاقاً من

مطارات داخلية في غرب إفريقيا، مثل مطارات باماكو ونيامي وواغادوغو، حيث تمر بعض الشحنات عبر مطار الجزائر العاصمة.

وتظل هذه المسارات نشطة، كما تؤكده عمليات الحجز المسجلة خلال سنتي 2011 و2012. وقد برزت موريتانيا خلال الفترة 2007–2008 كمحطة عبور مهمة للنقل الجوي والبحري والبري، حيث تم ضبط شحنتين كبيرتين من الكوكايين، الأولى في مطار نواذيبو في مايو 2007 (360 كلغ)، والثانية في نواكشوط في أغسطس من نفس السنة (830 كلغ)، غير أن حجم المحجوزات عرف تراجعاً ملحوظاً بعد سنة 2008

كما تشهد منطقة الساحل انتشاراً واسعاً للأسلحة الخفيفة والثقيلة، حيث قدّر تقرير مجلس الأمن حول الوضع في الساحل الإفريقي الصادر في يونيو 2013 وجود نحو 80 ألف قطعة سلاح من نوع كلاشينكوف في المنطقة، الأمر الذي يساهم في دعم الشبكات الإجرامية وأنشطة التهريب، إضافة إلى الجماعات المتشددة، خاصة في ظل التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة بعد سنة 2003 (مجلس الأمن، 2013).

3. تهديد الهجرة غير الشرعية

يمكن تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، رغم محدودية الإحصائيات المتاحة، من خلال بعدين رئيسيين. يتمثل البعد الأول في الهجرة الداخلية أو المحلية، والتي تنتشر بشكل أساسي في دول مثل مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، السنغال، غينيا وساحل العاج، حيث يقدر عدد المهاجرين في هذا الإطار بحوالي 155,600 شخص، مدفوعين بعوامل مثل الترحال التقليدي أو تغيير محل الإقامة، في ظل سهولة اختراق الحدود وضعف قدرة الدول على ضبط التحركات الداخلية. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في استغلالها من قبل شبكات التهريب والجريمة المنظمة، إضافة إلى الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة (عمورة، 2010 ،ص87).

أما البعد الثاني، فيتعلق بحركة المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تمثل منطقة الساحل فضاء عبور رئيسي عبر مسارين أساسيين: الأول ينطلق من إفريقيا الوسطى والجنوبية نحو إفريقيا الغربية، خاصة عبر غينيا بيساو وبوركينا فاسو والسنغال؛ والثاني يبدأ من إفريقيا الشرقية والقرن الإفريقي مروراً بالسودان وتشاد والنيجر وصولاً إلى ليبيا.

وتنقسم مسارات الهجرة إلى ثلاثة خطوط رئيسية:

- **خط السواحل الأطلسية:** عبر موريتانيا والصحراء الغربية والمغرب نحو جزر الكناري.
- **خط السواحل المتوسطية الغربية:** نحو إسبانيا عبر الجزائر والمغرب مروراً بنيجيريا والنيجر ومالي.
- **خط السواحل المتوسطية الشرقية:** نحو إيطاليا عبر ليبيا مروراً بالجزائر.

وبحسب هذه المعطيات، بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين المتجهين من إفريقيا إلى أوروبا عبر منطقة الساحل حوالي 55 ألف مهاجر، وفق تقرير صادر سنة 2007 عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة المنظمة، حيث تدر هذه العمليات على شبكات التهريب وتجار البشر أرباحاً تتجاوز 150 مليون دولار أمريكي (عمورة، 2010،ص78).

المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي الجزائري

يُعتبر الأمن القومي من المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها سياسات الدول واستراتيجياتها، إذ يعكس مدى قدرة الدولة على حماية كيانها السياسي والحفاظ على استقرارها الداخلي وضمان مصالحها الحيوية في مواجهة مختلف التهديدات. وقد شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا مع تغير طبيعة المخاطر التي لم تعد تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل امتدت لتشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

وفي السياق الجزائري، يكتسي مفهوم الأمن القومي أهمية خاصة بالنظر إلى الموقع الجغرافي للجزائر، وانتمائها إلى بيئة إقليمية تتسم بعدم الاستقرار، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي. كما أن تعدد التهديدات، سواء التقليدية أو غير التقليدية، يفرض على الدولة تبني مقاربة شاملة للأمن القومي تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد والتحديات.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تحديد مفهوم الأمن القومي الجزائري من خلال ضبط تعريفه وبيان خصائصه، إضافة إلى إبراز أهم التهديدات التي تواجهه، سواء كانت داخلية أو خارجية، بما يسمح بفهم أعمق لمحددات السياسة الأمنية في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الأمن القومي

الأمن مفهوم خلافي لا يحظى باتفاق بين الدارسين حول تعريفه، وذلك لا يرجع فقط لكونه ذو علاقة مباشرة ومتداخلة مع مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، إذ عادة ما يتم التمييز بين مصطلحي الدفاع، الذي يتفق على أنه ذو بعد عسكري، والأمن، الذي يتعلق بالحياة الاجتماعية والداخلية للدول. بل إن تعريف الأمن يتعدى ذلك باعتباره عرضة للتفسيرات الإيديولوجية المتضاربة، مما يجعل سمته الأساسية قائمة على أنه مفهوم "خلافي أو متنازع عليه" (Acharya, p. 442).

يتعارض تعريف الأمن لغويًا مع الخوف، حيث يعني في لسان العرب لابن منظور ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر (ابن منظور ، 2003،ص163). وقد أكدت أغلب التعاريف الواردة في اللغة العربية على أن الأمن يعني الاطمئنان من الخوف، كما جاء في قوله تعالى: {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا} (سورة البقرة، الآية 125)، حيث اقترن الأمن بحرمة حمل السلاح وسبي الحجيج والزائرين لبيت الله الحرام شوقًا وأمنًا، بعدم التعرض لممتلكاتهم وأرواحهم. ومن هنا يُنظر إلى الأمن على أنه "صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي، أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد". كما يشير الأمن إلى الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير، ومنه جاء الإيمان الذي يعني التصديق والوثوق وما ينتج عنهما من راحة نفسية (البكوش، ص 164).

أما المعنى الاصطلاحي، فيكمن في الإجراءات الأمنية التي تُتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج. كما أن الأمن يعني الطمأنينة والهدوء والقدرة على مواجهة الأحداث والطوارئ دون اضطراب. وأبعد من ذلك، يذهب بعض الخبراء إلى أن الأمن حالة نفسية وذهنية وعقلية (Security is a state of mind) (رضوان، 2011). وتشير هذه التعريفات بشقيها اللغوي والاصطلاحي وحتى الديني، إلى أن الأمن والسكينة والاستقرار مترادفات تستهدف طمأنينة الفرد والجماعة، كعنصر جوهري لتحقيق النهضة والاستقرار المجتمعي لدولة ما.

المتفق عليه نسبيًا حول تعريف الأمن، هو أنه وضع أو حالة يغيب فيها الخطر والتهديد. ومن التعاريف الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، تعريف باري بوزان (Barry Buzan) للأمن على أنه "العمل باستمرار على التحرر من التهديد" (Batistella, 2006,p461). وفي سياق النظام الدولي، فإن الأمن يعني "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، لأن الدول في سعيها للأمن تكون في انسجام مع المجتمع، كما أنهما قد يتعارضان أحيانًا.

فأساس الأمن هو البقاء ولكنه يحتوي أيضًا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود" (بن عنتر، 2005،ص1).

ويعتبر المفكر الفرنسي داريو باتيستيلا (Dario Batistella) هذا التعريف تبسيطًا لتعريف الواقعي أرنولد والفرز (Arnold Wolfers) لعام 1952، الذي يرى بأن "الأمن في معناه الموضوعي يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وفي معناه الذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم عرضة للهجوم" (Batistella, p. 432). والسؤال الجوهري الذي يثيره تعريف والفرز، هو: كيف يمكن تحديد القيم المركزية لدولة أو فاعل ما "موضوعيًا" على أنها عرضة للتهديد "ذاتيًا"؟

تاريخيًا، يحمل الإصلاح اللاتيني للأمن (Securité) تناقضًا جوهريًا، بين جزء (Sine) الذي يعني دون (Sans) وفكرة (Cura) معناها عناية (Soin)، ويعطي المقطعين معًا معنى غريبًا للأمن يحيل إلى: غياب العناية، وهو معنى مغاير لما يحمله الأمن اليوم كحالة لا خوف فيها (Rotchild, 1995 ,p61).

منذ القرن الثاني عشر وحتى القرن السابع عشر، أخذ مفهوم الأمن "حالة من الثقة الزائدة" اتسمت بوجود تمييز واضح بين الأمن (Securité) كشعور ذاتي، والأمان (Sureté) كواقع موضوعي. وقد حاول فافرو دو فوجلاس (Favre de Vaugelas 1585–1650) إعادة تشكيل هذا التفكيك باعتباره: "أن الأمن شيء مختلف عن الضمان والثقة، ولكنه أقرب إلى الثقة، فالأمن يعني ثقة مضمونة أو أكيدة" (Delumeau, p13, 1989). كما حمل تعريف رونيه ديكارت (René Decartes) معنى مماثلًا حين

يرى بأنه: "عندما يكون هنالك أمل كبير بتجاوز الخوف تمامًا، فإن هذا الأمل يتحول إلى حالة تسمى أمناً أو ضمانًا".

استعمل مصطلح الأمن من طرف سيسيرو (Cicero) ولوكريتيوس (Lucretius) للدلالة على حالة الشعور بالحرية من التهديد، ومنذ القرن السادس عشر أصبح هذا المفهوم يستعمل في إطار الأمن العام (Securit Publica)، وقد تأثر تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي بمفاهيم " Pax Romana" و" Pax Christiana"، وتطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبق على أمن الفرد "الحماية الاجتماعية" والأمن الداخلي للدولة (شرطة) والأمن الخارجي للدول (جيش) (McSweeny, 1999).

خلال القرن الثامن عشر، ارتبط الأمن بالضرورة إلى كيان واضح وقوي يعمل على تحقيقه وحماية حياة الأفراد وممتلكاتهم وثروات المجتمع من التهديد الخارجي، حيث اعتبر الكسندر وبستر (Alexander Webster) أن "الأسطول يشكل أمن بريطانيا العظمى" (Balzacq, 2003 ,p19). وابتداءً من هذه الفترة، بدأ الربط بين الأمن والدفاع، ليصبح الأمن واقعًا موضوعيًا تؤمنه الآليات العسكرية والمقدرات الدفاعية الكبيرة.

مع نهاية القرن الثامن عشر، أصبح الأمن هدفًا مشتركًا للأفراد والجماعات والدول، ويؤكد فريديريك ليبتز (Frederich Leibnez) بأن "تعريف الدولة أو الجمهورية هو مجتمع هدفه المشترك هو الأمن". ومن هنا، اتجه الأمن نحو المأسسة، وإلحاقه بالدولة كمؤسسة

مجتمعية/إنسانية تستلزم استخدام الوسائل العسكرية والدبلوماسية، ليؤسس ذلك لبداية ظهور مفهوم الأمن القومي من خلال مساهمة الثورة الفرنسية 1789 في تعزيز فكرة أن أمن الأفراد/المواطنين متضمن ومحتوى في الأمن القومي/الوطني.

ووفقًا لما ذكره هيلغا هافتندورن (Helga Haftendorn)، أمن القومي هو نتيجة مباشرة للمأسسة التدريجية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر. ويرى ارنست ماي (Ernest May) أن استخدام مفهوم الأمن القومي في العقائد السياسية ما هو إلا نتاج لفكرة حماية سيادة الدولة التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية. أما في الولايات المتحدة، فقد ظهر مفهوم الأمن القومي بعد 1945، مع تأسيس وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي (NSA) سنة 1947، ليصبح تعبير الأمن القومي متداولًا في الخطابات السياسية، متضمنًا مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية داخليًا وخارجيًا.

ويعرف الأمن القومي لأول مرة سنة 1952 بإسهام أرنولد والفرز في مقال بعنوان "الأمن القومي كرمز غامض" (National Security as an Ambiguous Symbol). ومن أبرز التعاريف الحديثة:

- بينيلوب هارتلاند ثانبرغ (Penelope Hartland Thunberg): "الأمن القومي هو قدرة أمة على متابعة مصالحها بنجاح كما تراها في أي منطقة من العالم".
- جياكومو لوتشياني (Giacomo Luciani): "الأمن القومي هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي".
- فرانك ن. تراجي وفرانك سيموني (Franck N. Trager & Franck Simonie): "الأمن القومي هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي توفير الشروط الملائمة لحماية وانتشار القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين أو المحتملين".
- هارولد لازويل (Harold Dwight Lasswell): "تحرر الدولة من الإملاءات الخارجية" (Lasswell, 1950 ,p50).
- باري بوزان (Barry Buzan): "النقاش يدور حول كيفية التخلص أو التحرر من التهديد"، ويشير إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي (بن عنتر، 2005 ،ص12).

وبالتالي، يبدو أن كل مفكر يعرف الأمن القومي وفقًا لانتماءاته المذهبية والإيديولوجية. كما أن التعريفات الثلاثة الأولى تنظر نظرة واقعية لسياسات الدول، التي هدفها البحث عن القوة والمصلحة الوطنية، ما جعل مفهوم الأمن القومي محصورًا في الجانب العسكري. بينما يحاول تعريف تراجي وسيموني التركيز على حماية القيم الوطنية المركزية، وهو ما يبرر بعض الانتقادات للنزعة الإيديولوجية التي تسعى دول بعينها إلى تطوير قوتها القيمية.

ويطرح تعريف بوزان مفهومًا مزدوجًا للأمن، أكده ميكائيل ديلون (M. Dillon) بقوله: "الأمن لا يعني فقط وسيلة للتحرر من التهديد والخطر، بل وسيلة لإرغامه وجعله محدودًا، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات للتحكم، الاحتواء، الإقصاء وتحييد الخوف"، وهو ما يشير إلى وجود أبعاد "الأمن واللا أمن" (In–security).

المطلب الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري

يُعدّ الأمن القومي الجزائري من المفاهيم الشاملة التي تتجاوز البعد العسكري التقليدي، ليشمل مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي والإقليمي. وقد أدى تزايد التهديدات، سواء الداخلية أو الخارجية، إلى بروز تحديات معقدة ومتداخلة تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة وأمنها.

كما أن الموقع الجغرافي للجزائر، وامتداد حدودها مع دول تعرف أزمات وعدم استقرار، إضافة إلى طبيعة اقتصادها والاختلالات الاجتماعية، كلها عوامل ساهمت في تعميق هذه التهديدات وتنوعها. الأمر الذي يجعل من الضروري تبني مقاربة شاملة للأمن القومي، تقوم على تحليل مختلف هذه المهددات وفهم أبعادها وانعكاساتها.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أهم مهددات الأمن القومي الجزائري، من خلال التطرق إلى مختلف جوانبها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز تأثيرها على استقرار الدولة ووحدتها.

1. المهددات الأمنية والعسكرية

يواجه الأمن القومي الجزائري تحديات أمنية متزايدة نتيجة الوضع الإقليمي غير المستقر، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، حيث ساهمت هشاشة بعض الدول المجاورة في انتشار الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية. كما أن طول الحدود الجزائرية وصعوبة مراقبتها يزيدان من تعقيد الوضع الأمني، مما يفرض ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية (بن يحيى، 2019، ص 52).

2. المهددات الاقتصادية

يُعدّ البعد الاقتصادي من أخطر مهددات الأمن القومي، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. وقد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات العامة وتأثير ذلك على التنمية والاستقرار (البنك الدولي، 2022، ص 14). كما أن ضعف التنويع الاقتصادي يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني (قارة، 2017، ص 93).

3. إشكالية الاقتصاد الريعي

يرتبط الاقتصاد الجزائري بطبيعة ريعية تعتمد على العائدات الخارجية بدل الإنتاج الداخلي، وهو ما يضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية ويحدّ من الابتكار، كما يجعل هذا النمط

الاقتصادي الدولة عرضة للضغوط الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية (قارة، 2017، ص 97).

4. المهددات الاجتماعية

تتمثل في البطالة، والفقر، وسوء توزيع الثروة، مما يؤدي إلى الشعور بالتهميش وعدم الرضا الاجتماعي، وقد ينعكس ذلك في شكل توترات داخلية. كما أن غياب العدالة الاجتماعية يهدد الاستقرار الوطني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، ص 66).

5. ضعف الاستثمار في العنصر البشر

يؤدي ضعف الاهتمام بالتعليم والتكوين والبحث العلمي إلى تراجع الكفاءات الوطنية، مما يؤثر على القدرة الإنتاجية والتنموية للدولة. ويُعدّ الاستثمار في رأس المال البشري عنصرًا أساسيًا في تعزيز الأمن القومي (بوزيان، 2018، ص 41).

6. التهديدات الجيواقتصادية والعولمة

في ظل العولمة، أصبح الاقتصاد أداة رئيسية للهيمنة الدولية، من خلال التحكم في الأسواق والموارد، وهو ما يفرض على الجزائر ضرورة تعزيز قدرتها التنافسية وحماية مصالحها الاستراتيجية (شريط، 2020، ص 58).

7. التهديدات الإقليمية والجريمة المنظمة

تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة في منطقة الساحل، تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، نظرًا لارتباطها بالإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات، مما يتطلب تعاونًا دوليًا وإقليميًا لمواجهتها

الخاتمة

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالتدخلات الدولية ومنطقة الساحل الإفريقي والأمن القومي الجزائري تمثل خطوة ضرورية لفهم الإطار العام للدراسة. فقد بين التحليل أن التدخلات الدولية ليست ظاهرة حديثة، فهي ممارسة تتعدد أشكالها وأهدافها وفقًا لمصالح الدول الفاعلة، كما أن منطقة الساحل الإفريقي، بما تتميز به من موقع استراتيجي وموارد طبيعية، أصبحت بيئة خصبة لهذه التدخلات في ظل هشاشة بنيتها الأمنية والسياسية.

كما أبرز هذا الفصل أن تعدد التهديدات الأمنية في المنطقة، من إرهاب وجريمة منظمة وضعف في مؤسسات الدولة، يشكل عامل ضغط مباشر على الأمن القومي الجزائري، الذي يقوم على مجموعة من الأبعاد المتداخلة الأمنية والسياسية والاقتصادية. وعليه، فإن فهم هذه المفاهيم وتحليلها يسمح ببناء قاعدة نظرية متينة تساعد على استيعاب مختلف التطورات التي ستتم دراستها في الفصل الموالي، خاصة ما يتعلق بدور الفاعلين الجدد وتداعيات تدخلهم في المنطقة

الفصل الثاني: الفيلق الروسي (فاغنر)

وتداعياته على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول: الدور الأمني والعسكري لمجموعة فاغنر في الساحل الإفريقي

شهدت الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة الفاعلين في المجال الأمني والعسكري، حيث لم تعد الدول تحتكر وحدها استخدام القوة أو إدارة الصراعات المسلحة، بل برزت إلى جانبها أطراف جديدة غير نظامية، من بينها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وتُعد مجموعة فاغنر الروسية من أبرز هذه التشكيلات التي أثارت جدلاً واسعًا على المستويين الأكاديمي والسياسي، نظرًا لطبيعة عملها الغامضة وتداخل أدوارها بين ما هو رسمي وغير رسمي.

وقد اكتسبت فاغنر أهمية متزايدة بسبب توسع نشاطها في عدة مناطق نزاع حول العالم، خاصة في سوريا وأوكرانيا، ثم انتقالها لاحقًا إلى القارة الإفريقية، وبالخصوص منطقة الساحل التي أصبحت مجالًا حيويًا لتجسيد التنافس الدولي. ويُلاحظ أن هذا التوسع لم يكن مجرد حضور عسكري محدود، بل ارتبط بمجموعة من الأدوار الأمنية والسياسية والاقتصادية، ما جعلها عنصرًا مؤثرًا في إعادة تشكيل بعض التوازنات الإقليمية.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يأتي هذا المبحث لمحاولة الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بمجموعة فاغنر، من خلال التطرق إلى طبيعتها وتكوينها، والإطار القانوني الذي يحكم نشاطها، إضافة إلى دراسة أدوارها في منطقة الساحل الإفريقي، واستراتيجية روسيا في توظيفها كأداة لتعزيز نفوذها خارج حدودها التقليدية.

المطلب الأول:نشأة وتطور مجموعة فاغنر

تناول هذا المطلب التعريف بمجموعة فاغنر والإطار القانوني الذي يحدد طبيعة عملها. ويُركز على توضيح ماهية هذه القوة غير النظامية، وكيفية تصنيفها في الدراسات الأمنية، مع إبراز خصوصيتها مقارنة بالشركات العسكرية الخاصة التقليدية.

الفرع الأول : التعريف بفاغنر الروسية

تُعدّ مجموعة "فاغنر" تنظيماً روسياً ذا طابع شبه عسكري، وغالباً ما تُوصَف بأنها شركة عسكرية خاصة أو جهة تعمل في مجال التعاقد العسكري. وقد ارتبط اسم هذه المجموعة بعدة صراعات دولية، حيث شارك عناصرها في الحرب الأهلية السورية، كما انخرطوا خلال الفترة ما بين 2014 و2015 في النزاع بمنطقة "دونباس" في أوكرانيا، دعماً للقوات الانفصالية التابعة لما يُعرف بالجمهوريتين الشعبيتين "دونيتسك" و"لوغانسك".

وتشير بعض التحليلات، من بينها ما ورد في تقارير صحيفة "نيويورك تايمز"، إلى أن "فاغنر" تعمل في الواقع كوحدة شبه مستقلة ترتبط بوزارة الدفاع الروسية أو بمديرية الاستخبارات العسكرية، ولكن بصورة غير رسمية. ويُعتقد أن هذا الطابع غير المعلن يتيح للحكومة الروسية استخدامها في سياقات تتطلب قدراً من الإنكار، خاصة أن تدريب عناصرها يتم داخل منشآت تابعة لوزارة الدفاع. كما تُنسب ملكية المجموعة إلى رجل

الأعمال "يفغيني بريغوجين"، المعروف بعلاقاته الوثيقة بالرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" (سكاي نيوز عربية، 2023).

وفي السياق ذاته، تذهب بعض المصادر إلى أن وكالة الاستخبارات العسكرية الروسية (GRU) تتولى تمويل المجموعة والإشراف عليها بشكل غير مباشر. وقد أفادت تقارير إعلامية، من بينها تحقيق لهيئة "بي بي سي"، بأن معسكر التدريب الرئيسي للمجموعة يقع في منطقة "مولكينو" جنوب روسيا، بمحاذاة قاعدة عسكرية رسمية، رغم نفي السلطات الروسية المتكرر لأي صلة مباشرة بها. كما أشار التحقيق نفسه إلى علاقة بريغوجين بالمجموعة، وهو الملقب بـ"طباخ بوتين"، في إشارة إلى بداياته في مجال المطاعم وتقديم خدمات التموين للكرملين.

ومنذ عام 2014، توسّع نشاط "فاغنر" ليشمل عدداً من مناطق النزاع عبر العالم، خاصة في سوريا وبعض دول القارة الإفريقية، حيث يُعتقد أنها شاركت في عمليات عسكرية داخل دول تعاني من اضطرابات داخلية، غالباً مقابل امتيازات تتعلق بالموارد الطبيعية. ويقدّر الباحث "صمويل رامانى"، من معهد رويال يونايتد سيرفيسز، عدد عناصر هذه المجموعة بنحو خمسة آلاف مقاتل ينتشرون في مناطق مختلفة حول العالم.

الفرع الثاني:الإطار القانوني لمجموعة فاغنر

تُصنَّف مجموعة فاغنر عادةً ضمن شركات الخدمات الأمنية والدفاعية (ESSD)، ويُشار إليها أيضًا على أنها تشكيل شبه عسكري خاص. غير أنّها تختلف عن غيرها من الشركات المماثلة، إذ لم تقتصر مهامها على التدريب أو جمع المعلومات الاستخباراتية أو تقديم الدعم اللوجستي والأمني فقط، بل امتدت لتشمل المشاركة المباشرة في العمليات القتالية، الأمر الذي جعلها تُوصف في كثير من الأحيان بـ"الجيش الخاص" (Rédaction, 2023).

من الناحية القانونية، لا يمكن اعتبار فاغنر شركة عسكرية خاصة بالمعنى التقليدي، رغم انتشار هذا الوصف في الأدبيات. ويعود ذلك إلى غموض طبيعة العلاقة التي تربطها بالسلطات الروسية، حيث تبدو هذه العلاقة قائمة على نوع من التعاون غير المعلن أو التفاعل غير المباشر عبر عقود تمتد في الزمان والمكان. كما يتشكل أفراد المجموعة في الغالب من جنسيات مختلفة، مثل صربيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، إلا أنهم يعملون تحت مظلة المصالح الروسية ويُظهرون ولاءً لها.

وتعتمد فاغنر في تنظيمها الداخلي على أساليب توظيف وتدريب قريبة من تلك المعتمدة في القوات المسلحة الروسية، ما يجعل من الصعب التمييز بوضوح بين ما هو رسمي وما هو خاص. ويضم هذا التشكيل مزيجًا من المتعاقدين، منهم مدنيون يعملون في مجالات

تجارية، وآخرون من العسكريين السابقين الذين خدموا في وحدات نخبة كقوات الاستطلاع، ويملكون خبرة ميدانية وتقنية عالية، خاصة في استخدام الوسائل الحديثة مثل الطائرات دون طيار، وغالبًا ما يتم استقطابهم مقابل أجور مرتفعة نسبيًا (Euronews, 2023).

المطلب الثاني: انتشار فاغنر في دول الساحل الإفريقي

يتناول هذا المطلب نشاط مجموعة فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على طبيعة الأدوار التي تلعبها هناك، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية. كما يسلط الضوء على الاستراتيجية الروسية العامة في هذه المنطقة وأهدافها البعيدة المدى.

الفرع الأول: مهام فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي

تتعدد المهام التي تقوم بها فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تشمل الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية.

فعلى المستوى العسكري، تشارك المجموعة في العمليات القتالية في الخطوط الأمامية، كما تقدم تدريبات على استخدام الأسلحة، وتوفر دعماً لكل من أجهزة الشرطة وأجهزة الاستخبارات المدنية.

أما من الناحية الأمنية، فتتولى فاغنر مهام تأمين الشخصيات السياسية البارزة، ويأتي ذلك ضمن توجه روسي يسعى إلى خلق بيئات أمنية جديدة داخل دول المنطقة، بما يسمح بتوسيع نشاط الشركات الروسية وتشجيعها على الاستثمار في مجالات مختلفة.

وفي الجانب السياسي، تعمل فاغنر على مساندة بعض الأنظمة الحاكمة خلال الفترات الانتخابية، من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحف، كما تقدم استشارات سياسية للحكومات.

وفي مجال المعلومات، تسعى المجموعة إلى التأثير على الرأي العام داخل دول المنطقة عبر استغلال منصات التواصل الاجتماعي، حيث تدير عدداً من الحسابات والصفحات التي تستهدف عدة دول، وتعمل على نشر محتوى داعم للحكومات، وفي بعض الأحيان ناقد للمعارضة (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 3).

أما من الناحية الاقتصادية والتجارية، فيُلاحظ أن توسع فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي تحكمه اعتبارات اقتصادية بالدرجة الأولى، إذ تسعى للحصول على امتيازات في مجالات مثل التعدين والنفط، مقابل ما تقدمه من خدمات أمنية، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في الحوكمة وارتفاع مستويات الفساد، ما يسهل حصولها على هذه الامتيازات.

وقد أدى هذا التوسع إلى ظهور شركات أمنية روسية خاصة أخرى، مثل شركتي "باتريوت" و"Sew"، اللتين بدأتا نشاطهما في المنطقة منذ سنة 2018، وهو ما يعكس توجهاً روسياً لتعزيز حضورها الأمني والعسكري بهدف حماية مصالحها وتوسيع نفوذها.

ويرى بعض الباحثين أن صعود فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي يمثل أحد أبرز نجاحات الاستخبارات العسكرية الروسية، خاصة مع وجود تقارير تشير إلى ارتباط نشاطها بمحاولات توسيع النفوذ الروسي في المنطقة، وجعلها مجالاً للتنافس مع القوى الدولية، من خلال دعم الحكومات ومواجهة الحركات المعارضة.

ومع ذلك، يشير بعض التحليلات إلى أن قدرة فاغنر على تحقيق الاستقرار تظل محدودة، كما أن بعض محاولاتها في التأثير على الاستحقاقات الانتخابية لم تحقق النتائج المرجوة، بسبب ضعف المعرفة بخصوصيات الأوضاع المحلية، حيث دعمت في بعض الحالات أكثر من مرشح دون أن ينجح أي منهم (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، د.ت ،ص 4).

الفرع الثاني: الاستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة الساحل الإفريقي

أضحت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة مجالًا حيويًا تسعى روسيا إلى توسيع نفوذها من خلاله داخل القارة الإفريقية. فعلى الرغم من انخراط موسكو في الحرب مع أوكرانيا منذ فبراير 2022، إلا أنّ ذلك لم يمنعها من مواصلة تحقيق أهدافها الاستراتيجية في إفريقيا، حيث عززت اهتمامها بمنطقة الساحل باعتبارها مدخلًا نحو العمق الإفريقي، وكذلك وسيلة لمواجهة التمدد الغربي المتزايد في هذه المنطقة (عسكر، 2023).

ويُفسَّر هذا التوجه الروسي المتزايد نحو الساحل الإفريقي بعدة عوامل، من أبرزها حالة العزلة الدولية التي واجهتها روسيا عقب ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014، وما ترتب عنها من فرض عقوبات غربية (بومليك، 2023).

وقد دفع هذا الوضع موسكو إلى البحث عن مجالات جديدة لتعزيز حضورها الدولي، خاصة من خلال بناء علاقات مع دول إفريقية، بهدف كسب دعم سياسي في المحافل الدولية، لاسيما داخل منظمة الأمم المتحدة. كما تسعى روسيا من خلال هذا التوجه إلى استعادة نفوذها الذي كان قائمًا خلال الحقبة السوفياتية، عبر دعم بعض الأنظمة التي تتبنى مواقف مناهضة للغرب، الأمر الذي يمنحها موقعًا استراتيجيًا متقدمًا داخل القارة.

وترتكز الاستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة الساحل على مجموعة من الأدوات والآليات التي تُمكّنها من تعزيز حضورها، ومن أبرزها:

1. التعاون العسكري والأمني:

عملت روسيا على إعادة إحياء علاقاتها العسكرية مع دول الساحل، من خلال إبرام اتفاقيات تعاون عسكري وأمني مع عدد من الدول، خاصة مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وتشمل هذه الاتفاقيات تقديم برامج تدريب عسكري، وخدمات تعليمية، ودعم طبي ذي طابع عسكري (محي الدين، 2021) . كما أصبحت روسيا من أبرز موردي السلاح في إفريقيا، حيث تقدر حصتها بحوالي 38%. وقد أبرمت أكثر من 20 اتفاقية عسكرية مع دول إفريقية

خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019، مع تركيز واضح على منطقة الساحل. وتشير التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من العتاد العسكري في بعض الدول، مثل تشاد، يعود مصدره إلى روسيا. وفي هذا السياق، وقعت مالي اتفاقية تعاون عسكري مع موسكو في يونيو 2019، أعقبها تقديم دعم عسكري مباشر لمواجهة الجماعات الإرهابية، في محاولة لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب بعض القوى الغربية.

2. الشركات الأمنية الخاصة:

تُعد الشركات الأمنية الخاصة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها روسيا لتعزيز نفوذها في إفريقيا، وتأتي في مقدمتها مجموعة "فاغنر"، التي لعبت دورًا بارزًا في ترسيخ الحضور الروسي جنوب الصحراء. وقد لجأت مالي إلى التعاون مع هذه المجموعة سنة 2021، بعد تدهور علاقاتها مع فرنسا، في إطار اتفاق يُقدَّر بحوالي 10.8 مليون دولار شهريًا (Faulkner & Parens, 2025). وقد بدأ الوجود الروسي بعدد يقارب 400 عنصر في بداية سنة 2022، ليرتفع إلى أكثر من 2000 عنصر في مطلع 2023، قبل أن ينخفض لاحقًا إلى نحو 1000 عنصر.

ورغم اعتماد هذه الشركات على القوة العسكرية في مواجهة التمرد، إلا أن نتائجها لم تكن دائمًا إيجابية، حيث شهدت بعض المناطق تصاعدًا في وتيرة العنف بدل تحقيق الاستقرار، ما يعكس محدودية هذه المقاربة. وعلى إثر ذلك، اتجهت روسيا إلى إنشاء تشكيل

عسكري جديد يُعرف بـ"فيلق إفريقيا" مطلع سنة 2024، ليكون بديلاً أكثر تنظيمًا، ويعمل ضمن إطار رسمي يمنح التدخل الروسي طابعًا قانونيًا أوضح.

3. التحالف مع الأنظمة الحاكمة:

تعتمد روسيا كذلك على بناء علاقات وثيقة مع الأنظمة السياسية، خاصة تلك التي تعيش توترًا في علاقاتها مع الدول الغربية، كما هو الحال في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وتُمكّن هذه العلاقات موسكو من تعزيز نفوذها داخل هذه الدول، بما يمنحها تأثيرًا مباشرًا في توجهاتها السياسية والأمنية. كما تستفيد روسيا من هذه التحالفات في دعم مواقفها داخل المنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي، مما يعزز حضورها كفاعل أمني بديل للقوى التقليدية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن روسيا اعتمدت في منطقة الساحل الإفريقي على استراتيجية أمنية متعددة الأبعاد، تجمع بين التعاون الرسمي مع الحكومات، والاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة، إضافة إلى بناء تحالفات سياسية مع الأنظمة المحلية. وقد مكّنها هذا التوجه من ترسيخ حضورها في المنطقة، خاصة في ظل تراجع النفوذ الغربي وانسحاب بعض القوى الدولية منها.

المبحث الثاني: تداعيات قوات فاغنر على الأمن القومي الجزائري

يشهد المجال الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي تحولات عميقة نتيجة بروز فاعلين جدد في المجال الأمني، وعلى رأسهم قوات فاغنر الروسية، التي أصبحت تمثل أداة غير تقليدية للنفوذ الروسي خارج حدوده. وقد أدى انتشار هذه القوات في دول الساحل، خاصة مالي، إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري، بالنظر إلى الامتداد الجغرافي الواسع للحدود الجزائرية مع هذه المنطقة، وكذا تشابك التهديدات الأمنية بين الدول.

المطلب الأول: التداعيات العسكرية على الأمن القومي الجزائري

يهدف هذا المطلب إلى تحليل التأثيرات العسكرية الناتجة عن انتشار قوات فاغنر في دول الساحل، وكيف يمكن أن تنعكس هذه التطورات على الوضع الأمني على الحدود الجزائرية، خاصة في ظل تغير طبيعة التهديدات.

الفرع الأول: طبيعة نشاط قوات فاغنر وتحول أنماط التهديد

تمثلت المساعدات الروسية العسكرية في دعم شركة فاغنر وتزويد بعض الدول الإفريقية، خاصة في منطقة الساحل، بالأسلحة والتجهيزات العسكرية، حيث نشأت هذه الشركة في سياق النزاع في منطقة دونباس، وارتبطت بشخصية ديمتري أوتكين، وهو ضابط سابق في الاستخبارات العسكرية الروسية، قبل أن تتوسع عملياتها إلى سوريا سنة 2016 تحت إشراف يفغيني بريغوجين.

وتتكون هذه القوات من عناصر مرتزقة، أغلبهم من العسكريين الروس السابقين، الذين تلقوا تدريبات متقدمة في قاعدة مولكينو بمنطقة كراسنودار، التابعة للمؤسسة العسكرية الروسية، كما تشير بعض الدراسات إلى أن هذه القوات تعتمد على معدات عسكرية مصدرها فائض الجيش الروسي، ما يدل على وجود دعم غير رسمي من الدولة الروسية (إيمانويل دريفوس، 2020).

ويؤدي هذا النمط من التدخل العسكري إلى إحداث تحول في طبيعة التهديدات الأمنية، حيث لم تعد التهديدات تقليدية قائمة على جيوش نظامية، بل أصبحت تعتمد على فاعلين غير حكوميين يتمتعون بمرونة كبيرة في التحرك، ولا يخضعون لقواعد القانون الدولي الإنساني، وهو ما يزيد من صعوبة رصد تحركاتهم أو التنبؤ بسلوكهم.

وبالنسبة للجزائر، فإن هذا التحول يشكل تهديدًا استراتيجيًا، إذ يضعف من فعالية المقاربات الأمنية التقليدية، ويزيد من احتمالات تسلل عناصر مسلحة أو انتقال أنشطة غير مشروعة عبر الحدود، خاصة في ظل الترابط بين الجماعات المسلحة وشبكات التهريب في المنطقة.

الفرع الثاني: تأثير الانتشار العسكري لفاغنر على أمن الحدود الجزائرية

عززت روسيا حضورها العسكري في منطقة الساحل من خلال نشر مستشارين وخبراء عسكريين في دول مثل مالي وبوركينافاسو، بهدف تدريب القوات المحلية ودعمها في مواجهة الجماعات المسلحة، وهو ما ساهم في رفع القدرات القتالية لهذه الدول، لكنه في المقابل أدى إلى زيادة حدة التوترات العسكرية في المنطقة.

كما نظمت روسيا المنتدى العسكري التقني الدولي سنة 2021، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون العسكري مع الدول الأجنبية، خاصة الإفريقية، من خلال عرض أحدث

التقنيات العسكرية، وهو ما يعكس رغبة موسكو في توسيع نفوذها العسكري (إيمانويل دريفوس، 2020).

وتتجلى انعكاسات هذه التطورات على الأمن القومي الجزائري في عدة مستويات:

- ❖ أمنيًا: تزايد احتمال تسرب الأسلحة من مناطق النزاع إلى الحدود الجزائرية، خاصة مع ضعف الرقابة في بعض دول الساحل.
- ❖ عسكريًا: تعقيد البيئة العملياتية على الحدود، نتيجة تعدد الفاعلين المسلحين واختلاف ولاءاتهم.
- ❖ استراتيجيًا: فرض ضغوط إضافية على المؤسسة العسكرية الجزائرية لتعزيز انتشارها وقدراتها الاستخباراتية.

كما أن عسكرة منطقة الساحل بهذا الشكل قد تؤدي إلى خلق بؤر توتر دائمة بالقرب من الحدود الجزائرية، وهو ما يشكل تهديدًا مستمرًا للأمن والاستقرار الداخلي

المطلب الثاني: التداعيات الجيوسياسية على الأمن القومي الجزائري

يُعالج هذا المطلب الأبعاد الجيوسياسية لوجود فاغنر في الساحل الإفريقي، وكيف يؤثر ذلك على مكانة الجزائر الإقليمية ودورها في التوازنات الدولية داخل المنطقة.

الفرع الأول: التنافس الدولي في الساحل وتأثيره على مكانة الجزائر

تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في إفريقيا من خلال توظيف أدوات متعددة، من بينها شركة فاغنر، حيث عملت على توسيع علاقاتها مع الدول الإفريقية عبر التعاون العسكري والاقتصادي، وهو ما تجسد في القمة الروسية الإفريقية سنة 2019 التي شهدت مشاركة واسعة من القادة الأفارقة.

وقد أكدت روسيا خلال هذه القمة رغبتها في بناء شراكات استراتيجية مع إفريقيا، إلا أن هذا التوجه أثار مخاوف القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة، التي اعتبرت هذا التوسع تهديدًا لنفوذها، وهو ما عبّر عنه جون بولتون سنة 2018 عند حديثه عن التمدد الروسي والصيني في القارة الإفريقية (بن الشيخ، 2023).

ويؤثر هذا التنافس الدولي بشكل مباشر على الجزائر، حيث تجد نفسها في بيئة إقليمية تتزايد فيها الاستقطابات، مما قد يحد من هامش تحركها الدبلوماسي، أو يفرض عليها مواقف معقدة في علاقاتها مع القوى الكبرى.

كما أن بروز روسيا كفاعل أمني في الساحل قد يؤثر على الدور التقليدي للجزائر كوسيط إقليمي في حل النزاعات، خاصة في مالي، وهو ما قد يقلل من نفوذها السياسي في المنطقة.

الفرع الثاني: الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية وانعكاساتها على الجزائر

إلى جانب البعد العسكري، تسعى روسيا إلى ترسيخ وجودها في إفريقيا من خلال الاستثمارات الاقتصادية، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية منذ سنة 2015، رغم بقائه أقل من نظيره الأمريكي والصيني (بن الشيخ، 2023).

كما أبرمت روسيا عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع دول الساحل، مثل مالي والنيجر وموريتانيا، بهدف تعزيز التعاون وتسهيل الوصول إلى الأسواق الإفريقية، خاصة في مجال السلاح (مركز الجزيرة للدراسات، 2021).

وقد توج هذا التوجه بعقد القمة الروسية الإفريقية سنة 2019، التي شهدت توقيع أكثر من 50 اتفاقية بقيمة مالية كبيرة، ما يعكس توجهًا استراتيجيًا طويل المدى(مركز الجزيرة للدراسات، 2021).

وفي السياق ذاته، عززت شركات روسية، مثل غازبروم، حضورها في مجال استغلال الموارد الطبيعية، خاصة اليورانيوم في النيجر، وهو ما يعكس تداخلاً بين المصالح الاقتصادية والأهداف الجيوسياسية.

وتنعكس هذه الأبعاد على الأمن القومي الجزائري من خلال:

- ❖ اقتصاديًا: احتمال تأثر مصالح الجزائر في الأسواق الإفريقية نتيجة المنافسة الدولية.
- ❖ استراتيجيًا: إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة بما قد يقلل من نفوذ الجزائر.

❖ جيوسياسيًا: تزايد أهمية الساحل كمجال للصراع الدولي، ما يفرض على الجزائر إعادة تقييم سياساتها الإقليمية.

كما أن هذا التداخل بين الاقتصاد والسياسة والأمن يعزز من تعقيد البيئة الاستراتيجية المحيطة بالجزائر، ويجعل من الضروري تبني مقاربات شاملة للأمن القومي.

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن بروز مجموعة فاغنر كفاعل أمني وعسكري في منطقة الساحل الإفريقي يعكس تحولات عميقة في طبيعة التدخلات الدولية، حيث لم تعد تقتصر على الدول فقط، بل امتدت لتشمل فاعلين غير تقليديين يسعون لتحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية. وقد أظهر التحليل أن انتشار هذه المجموعة في عدد من دول الساحل كان له تأثير واضح على موازين القوى داخل المنطقة.

كما تبين أن تدخل مجموعة فاغنر يحمل تداعيات متعددة على الأمن القومي الجزائري، سواء من الناحية الأمنية من خلال احتمال تصاعد التهديدات، أو من الناحية الجيوسياسية نتيجة تعقد التوازنات الإقليمية. ورغم ما يروج له من دور في دعم الاستقرار، فإن هذا التدخل قد يسهم في تعميق الأزمات بدل حلها.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت فضاءً مفتوحًا للتدخلات الدولية بمختلف أشكالها، نتيجة هشاشة بنيتها الأمنية والسياسية، وهو ما جعلها محورًا للتنافس بين القوى الدولية. وقد أفرز هذا الواقع بروز فاعلين جدد، على غرار مجموعة فاغنر، الذين ساهموا في إعادة تشكيل موازين القوى داخل المنطقة.

غير أن هذه التدخلات، رغم ما تحمله من شعارات تتعلق بمحاربة الإرهاب ودعم الاستقرار، قد أفرزت في كثير من الأحيان نتائج عكسية، تمثلت في تعقيد الأوضاع الأمنية وتكريس حالة من عدم الاستقرار. وبالنسبة للجزائر، فإن هذه التحولات تفرض تحديات متزايدة على مستوى أمنها القومي، خاصة في ظل امتداد حدودها مع دول الساحل وتأثرها المباشر بما يجري فيها.

وعليه، تبرز ضرورة تبني مقاربة شاملة ترتكز على تعزيز القدرات الأمنية الوطنية، وتكثيف التعاون الإقليمي، مع الحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية الأمن القومي والمساهمة في استقرار المنطقة. كما تبقى الحاجة ملحة لمواصلة البحث الأكاديمي في هذا المجال لفهم أعمق للتحولات الجيوسياسية المتسارعة وانعكاساتها المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. **الكتب العربية**

- أبو هيف، ع .ص .(1975) .*القانون الدولي العام* .منشأة المعارف.
- بوزيان، م .(2018) .*الأمن القومي في ظل التحولات الدولية* .دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- السعدني، ع .م.، وعودة، ث .م .(2007) .*مشكلات بيئية :طبيعتها –أسبابها – آثارها –كيفية مواجهتها* .دار الكتاب الحديث.
- السيد، س .ع .(2012) .*التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية* .الجامعة الجديدة.
- شريط، أ .(2020) .*التحولات الجيوسياسية وأثرها على الأمن القومي* .دار الهدى.
- علي، أ .ح .(2005) .*الدولة الإفريقية ونظرية العلاقات الدولية* .مكتبة الأهرام التجارية.
- فريمش، م.، وآخرون .(2016) .*الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء* .دار الحامد للنشر والتوزيع.

❖ قاسم، م .ع .(2003) .*تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي* .دار الجامعة الجديدة.

❖ مجمع اللغة العربية .(2004) .*المعجم الوسيط*) الطبعة الرابعة .(مطبعة الشروق الدولية.

❖ مصطفى، م .م .(1998) .*استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة* .دار النهضة العربية.

❖ الرشيدي، أ .(2003) .*حقوق الإنسان :دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق* .مكتبة الشروق الدولية.

2. الكتب الأجنبية

❖ Damrosch, L. F. (2003). *International law: Cases and materials*. West Academic Publishing.

❖ David, C.-P., & Chaire Raoul-Dandurand. (2002). *Repenser la sécurité: Nouvelles menaces, nouvelles politiques*. FIDES.

❖ Howe, H. M. (2001). *Ambiguous order: Military forces in African states*. Lynne Rienner Publishers.

ثانياً: المقالات العلمية

1. المقالات العربية

- بن يحيى، ع .(2019) .الأمن القومي الجزائري والتحديات الراهنة .*مجلة الدراسات الاستراتيجية*، *5*(2)، 45-67.
- بومليك، ن .(2023) .أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي .*المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، *10*(1)، 168.
- حجيرة، ح .(2010) .الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية .*مجلة الدراسات السياسية*،(21) ، 4.
- قارة، ي .(2017) .الاقتصاد الريعي وإشكالية التنمية في الجزائر .*مجلة الاقتصاد والتنمية*، *3*(1)، 88-105.
- مجلة العلوم الاقتصادية .(2014) .الترتيبات الدولية في منطقة الساحل والصحراء . *مجلة العلوم الاقتصادية*،(19) ، 30.

2. المقالات الأجنبية

- Alexander, Y. (2015). Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014. *ICTS International.*
- Boukhars, A. (2015). Rethinking security across the Sahara and the Sahel. *Policy Brief,* (199).
- Coepf, T., et al. (2014). *Re-mapping the Sahel: Transnational security challenges and international responses*.
- Faulkner, C. M., & Parens, R. (2025). Russia in Africa: Private military proxies in the Sahel. *African Security Review.*
- Heinrigs, P. (2010). *Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel*.
- Lacher, W. (2012). *Organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region*.
- Lind, W. S. (2004). Understanding fourth generation war. *Military Review,* (Sept-Oct).
- Potts, M., et al. (2013). *Crisis in the Sahel*.
- Taje, M., et al. (2009). *La sécurité du Sahara et du Sahel*.

ثالثاً: الرسائل الجامعية (مذكرات ماجستير)

- بكري، ش .ط .(2010) .*البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية :التحديات والرهانات* [مذكرة ماجستير غير منشورة] .جامعة باتنة.
- حمادي، ع .(2005) .*دور التدخل الخارجي في النزاعات العربية* [مذكرة ماجستير غير منشورة] .جامعة قسنطينة.
- دير، أ .(2014) .*أثر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا* [مذكرة ماجستير غير منشورة] .جامعة بسكرة.
- ظريف، ش .(2010) .*البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية*[مذكرة ماجستير غير منشورة] .جامعة باتنة.
- عمورة، أ .(2011) .*التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي* [مذكرة ماجستير غير منشورة] .جامعة الجزائر 3.
- زردومي، ع .(2013) .*التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي* مذكرة ماجستير غير منشورة .[جامعة بسكرة] .

خامساً: المصادر الإلكترونية والمواقع

- الحسين، الشيخ .(2015) .*منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي* .مركز الجزيرة للدراساتhttps://studies.aljazeera.net .
- دريفوس، إ .(2020) .*شركة فاغنر :أداة النفوذ الروسي في إفريقيا* .المعهد الفرنسي للعلاقات الدوليةhttps://www.ifri.org .
- عسكر، أ .(2023) .*كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟* مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيةhttps://acpss.ahram.org.eg .
- العلوي، الحسين الشيخ .(2015) .*منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي* . مركز الجزيرة للدراساتhttps://studies.aljazeera.net .
- قاموس المعاني .(د.ت) *قاموس عربي عربي*https://www.almaany.com .
- محي الدين، ش .(2021) .*تحولات الاستراتيجية الروسية في إفريقيا* .مركز فاروس . https://faros.center

فهرس الموضوعات	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	11
المبحث الأول : ماهية التدخل الدولي	12
المطلب الاول : تعريف التدخل الدولي	13
الفرع الاول: التعريف اللغوي	13
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي	14
المطلب الثاني : أنواع التدخل الدولي	17
المبحث الثاني : مفهوم منطقة الساحل الإفريقي مهدداتها الأمنية	21
المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي وأهميته الاستراتيجي	22
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	29
الفرع الأول: تجليات اللا أمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي	29
الفرع الثاني: تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي	36
المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي الجزائري	48
المطلب الأول: تعريف الأمن القومي	49
المطلب الثاني: مهددات الأمن القومي الجزائري	56
الفصل الثاني: الفيلق الروسي (فاغنر) وتداعياته على الأمن القومي الجزائري	61
المبحث الأول: الدور الأمني والعسكري لمجموعة فاغنر في الساحل الإفريقي	62

المطلب الأول:نشأة وتطور مجموعة فاغنر	63
الفرع الأول : التعريف بفاغنر الروسية	63
المطلب الثاني: انتشار فاغنر في دول الساحل الإفريقي	66
الفرع الأول: مهام فاغنر في منطقة الساحل الإفريقي	66
الفرع الثاني: الاستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة الساحل الإفريقي	68
المبحث الثاني: تداعيات قوات فاغنر على الأمن القومي الجزائري	72
المطلب الأول: التداعيات العسكرية على الأمن القومي الجزائري	73
الفرع الأول: طبيعة نشاط قوات فاغنر وتحول أنماط التهديد	73
الفرع الثاني: تأثير الانتشار العسكري لفاغنر على أمن الحدود الجزائرية	74
المطلب الثاني: التداعيات الجيوسياسية على الأمن القومي الجزائري	75
الفرع الأول: التنافس الدولي في الساحل وتأثيره على مكانة الجزائر	76
الفرع الثاني: الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية وانعكاساتها على الجزائر	77
الخاتمة	81
قائمة المصادر والمراجع	83